A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.62
23 December 1991

ARABIC

الجمعية العامة

JAN 21 1992

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد ميـــن (نائب الرئيس)	(ميانمار)

- الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة ؛ حالة الطوارئ المالية في الامم المتحدة : تقرير الامين العام [١٠٩ و ١١٠]
- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٧] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-61945 ٢٩١٦ح(٩١)

(ج) تقارير الامين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(هـ) مشروع قرار

- برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي [١٠٢] (تابع)

(أ) تقرير الامين العام

(ب) مشروع القرار

- برنامج العمل

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البندان ١٠٩ و ١١٠ من جدول الاعمال

الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة ؛ حالة الطوارئ المالية في الامم المتحدة :

تقرير الامين العام (A/46/600 و Add.1)

الرئيس : فيما يتعلق بالبند الاول على جدول أعمالنا لهذا العصر ، يذكر حضرات الاعضاء ، أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الرابعة والخمسين أن يُعرَض تقرير الامين العام عن الحالة المالية للامم المتحدة في جلسة عامة ، في إطار بندي جدول الاعمال ١٠٩ (الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة) و ١١٠ (حالة الطوارئ المالية في الامم المتحدة) ، على أن يكون مفهوما أن النظر الموضوعي في البندين ١٠٩ و ١١٠ من جدول الاعمال سيبقى في اللجنة الخامسة .

وقد تم إعلام الاعضاء أيضا بأنه في ضوء ذلك المقرر ، سيدلي الامين العام ببيان أمام الجمعية العامة حول موضوع الحالة المالية للامم المتحدة .

أما الممثلون الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات في إطار هذين البندين ، فإن بإمكانهم أن يفعلوا ذلك أثناء نظر اللجنة الخامسة فيهما الذي سيبدأ يوم الثلاثاء ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

وبناء على ذلك ، أعطي الكلمة الآن للامين العام للامم المتحدة ، سعادة السيد خافيير بيريز دى كوييار .

الامين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالامس عند ترحيبي بالامين العام الجديد ، قلت إن نهضة المنظمة لم تنعكس بعد على حالتها المالية . إن المفارقة التي ينطوي عليها التضامن بين الآمال الكبار التي عُقدت عن حق على الامم المتحدة ، وحالة العوز المالي التي تردت إليها - مفارقة تحمل بين طياتها علامات الاسف العميق والحيرة .

وما يحزنني هنا أن أجد لزاما عليّ أن أنقل هذه الصورة الكئيبة الى الجمعية في أحد بياناتي الاخيرة . فقد أدى العجز المالي بالامم المتحدة الى جعلها تواجه أزمة ، أجدني مضطرا أن أؤكد أنها أزمة سياسية وأزمة ميزانية في آن واحد .

ويبرز السرد الشامل للحالة المالية للامم المتحدة ، الذي أوردته في التقرير المطروح عليكم صورة كئيبة . ففي ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، كانت الدول الاعضاء مدينة للمنظمة بنحو بليون دولار في صورة اشتراكات مقررة غير مسددة للميزانية العادية ولعمليات صون السلم على السواء .

لقد أدت الاحداث التاريخية التي غيّرت من معالم الساحة العالمية في الآونة الاخيرة - إلى تركيز الاضواء على دور الامم المتحدة باعتبارها الاداة الفعالة لتحقيق الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي في صون السلم ، وكبح العدوان وتعزيز أسس الاستقرار في العلاقات الدولية . ومع ذلك ، فإن عدم توافر الحد الادنى من الموارد المالية التي تحتاجها المنظمة للإضطلاع بمسؤولياتها ، يعوق على نحو خطير مقدرتها على متابعة إثبات قدراتها .

وفي العام الاخير أو نحو ذلك كُلفت الامم المتحدة بمسؤوليات عديدة . فقد استهلت ما لا يقل عن سبع عمليات جديدة لصون السلم : فعلى طول الحدود العراقية الكويتية ، توجد بعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ؛ وفي السلفادور ، توجد بعثة مراقبي الامم المتحدة في السلفادور ؛ وفي أنغولا ، توجد بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ؛ وفي أمريكا الوسطى ، يوجد فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى ؛ وفي الصحراء الغربية ، توجد بعثة الامم المتحدة

للاستفتاء في الصحراء الغربية ؛ وفي كمبوديا ، توجد بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا . وبالإضافة الى ذلك ، قامت الأمم المتحدة بعملية الرقابة على الانتخابات في هايتي ، وقد اضطلع بها مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من الانتخابات في هايتي . ومن قبيل المصادفة ، أن التطورات السياسية التي أعقبت تلك العملية لم تنتقص بأي حال من نجاحها .

وعلاوة على هذه المهام ، توجد في مواقعها حاليا قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ، وقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وجميعها لا يتوافر لها التمويل الكافي باستثناء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . ولقد اضطررت على مدار العام إلى الاقتراض من حسابات أخرى لتغطية الإلتزامات الخاصة ببعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، وفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى . وهذه التدابير يمكن أن تؤدي إلى كارثة مالية حقيقية بالنسبة لعدة عمليات ، إذا بدأ رد الفعل التسلسلي .

وبالإضافة إلى ذلك ، تضطلع الأمم المتحدة الآن بمجموعة من المهام المعقدة للغاية في العراق بمقتضى قرارات مجلس الأمن التي اتخذت بموجب الفقرة ٧ من الميثاق . وفضلا عن ذلك ، فإن الأمم المتحدة مدعوة الى إيلاء أولوية قصوى للدبلوماسية الوقائية ، للمساعدة على تفادي وقوع النزاعات في المستقبل ، ومتابعة تدعيم دورها في صون السلم .

وأخيرا ، وحتى تكتمل الصورة ، تضطلع الأمم المتحدة الآن بمجموعة واسعة من الأنشطة الجديدة أيضا في مجالات مثل البيئة ، ومكافحة المخدرات ، وحقوق الانسان ، والغوث الانساني . وبطبيعة الحال ، مازال الانشغال مستمرا بشأن القضايا التقليدية المتعلقة بالاقتصاد والتنمية الاجتماعية . كما يطلب من المنظمة أيضا أن تعزز آلياتها للمساعدة الانسانية واسعة النطاق .

إن هذا التوسع الذي لم يسبق له مثيل في أنشطة المنظمة يبرهن على ثقة المجتمع الدولي في قدرة الأمم المتحدة على تلبية الحاجات العالمية المعقدة والمتغيرة دوما . والمنظمة ، من جانبها ، تراعي بدقة مبدأ التوفير والدليل على ذلك أن نسبة الزيادة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ لا تتعدى ٠,٩ في المائة .

ومع ذلك ، وحتى مع تراكم هذه المسؤوليات الجديدة على عاتق المنظمة ، فلم تجر حتى الآن ، فيما يبدو ، أية دراسة جدية عن الطريقة التي ينبغي أن تُمول بها هذه العمليات . ويجري التمويل الآن على الترتيبات المالية التقليدية للأمم المتحدة التي أثبتت ، وهذا مآلها المحتوم ، أنها تعاني من العجز إلى حد الكارثة . إن الجمع بين مسؤوليات متصاعدة والإخفاق في توفير الموارد اللازمة للوفاء بها - أفضى بالأمم المتحدة إلى وضع مالي غير مستقر يتسم بالخطورة إلى حد بعيد .

وبالنظر إلى هذه الحالة ، ومراعاة للصعوبات التي استندت إليها بلدان عديدة في عدم الوفاء بالتزاماتها نحو المنظمة ، لم يكن أمام الأمم المتحدة إلا أن تنتقل من حالة إفلاس مالي إلى أخرى ، عاجزة ، لجميع الأسباب العملية ، عن تلبية التزاماتها النقدية الحالية ، ناهيك عن الوفاء بالخطة المقبلة .

وإذا ما قُدر لهذه الأزمة المالية الخطيرة أن تستمر ، فقد تعجز المنظمة تماما عن القيام بأنشطتها العاجلة والهامة ، لاسيما في مجالي صيانة السلم وصنع السلم . وهذا الفشل ، الذي يرجع إلى افتقارها إلى الوسائل لا إلى الإرادة أو القدرة ، فقد يؤدي إلى حدوث تآكل خطير في الثقة المستعادة التي دفعت بالحكومات والرأي العام إلى اللجوء إلى الأمم المتحدة التماسا لحل المشاكل التي تعرّض للخطر صون السلم والأمن الدوليين ، وهو الغرض الأساسي من هذه المنظمة . ولو حدث ذلك ، فسيكون أول الخاسرين : شعوب العالم التي لها الحق في أن تتوقع أمما متحدة فعالة ونشطة وسريعة الاستجابة في هذه الأزمنة المضطربة وأن تطالب بها ؛ وتلك الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها القانونية بانتظام وسددت اشتراكاتها المقررة في الوقت

المحدد وبالكامل وشكلت أساسا العمود الفقري المالي لهذه المنظمة ؛ والموظفون الذين كرسوا حياتهم ومستقبلهم المهني لخدمة هذه المنظمة .

إنني أحث الدول الأعضاء الـ ١٠٢ التي لم تسدد بالكامل ، حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، التزاماتها المالية القانونية للمنظمة ، أن تفكر مليا في هذه القضايا واضعة نصب عينيها كل الآثار المترتبة عليها .

وإنني أناشدها ، وبصفة خاصة ، الدول الأعضاء التي لديها اقتصادات مزدهرة نسبيا ، أن تدفع الآن . ومن المؤسف أن مجموعة البلدان التي عليها متأخرات ، تتضمن بلدانا تعد قادرة على الدفع ، وتقع عليها مسؤولية خاصة ، لأسباب تاريخية وسياسية ودستورية . ومن المفارقات أن الدول الأعضاء تتقاعس عن أن تمول في الوقت المناسب وبصورة كافية ، البرامج التي تعدها وتعتمدها وتحدد مواعيد نهائية لتنفيذها .

ورغم أن هذه الأوضاع معروفة تمام المعرفة ، فإن الدول الأعضاء لا تتردد في أن تطلب الى الأمانة العامة أن تضطلع بأنشطة جديدة معقدة وتنطوي على تحديات . فبالأمس كانت كمبوديا . وغدا قد تكون يوغوسلافيا فهل نستطيع أن نتنبأ بعدم حدوث حالات أخرى ؟ وهل سيجري تمويل هذه الأنشطة على النحو الواجب ؟

ومن الواضح أن الوقت قد حان لأن نعيد النظر بصورة جذرية في الموقف ، وأن ننتهج نهجا جديدا لمعالجة المشكلة . ومن الضروري أن ننظر في أساليب خلاقة وجديدة لكفالة الدفع الكامل والفوري من قبل الدول الأعضاء للاشتراكات المقررة ، من ناحية ، وتوسيع قاعدة موارد المنظمة لتتجاوز النطاق التقليدي المحدود ، من ناحية أخرى .

وإني لعلى يقين أنه من الممكن التوصل الى عناصر لحل ناجع ودائم على المديين القصير والطويل . وأود أن أكرر بعض الاقتراحات التي تهدف الى تحقيق هذا الغرض والتي أشرت إليها في تقريري .

المقترح رقم ١ . اعتماد مجموعة من التدابير لمعالجة مشاكل التدفق النقدي الناتجة عن الارتفاع غير العادي لمستويات الاشتراكات غير المسددة ، وعدم كفاية رأس المال العامل (الاحتياطات) . أولا ، استخلاص فائدة على المبالغ غير المدفوعة في الإبان من الاشتراكات المقررة . ثانيا ، تعليق العمل بالنظام المالي للأمم المتحدة للسماح بالاحتفاظ بفوائض الميزانية . ثالثا ، الزيادة في صندوق رأس المال العامل الى مستوى ٣٥٠ مليون دولار اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، وتأييد المبدأ القائل إن مستوى الصندوق ينبغي أن يقارب ٢٥ في المائة من الاشتراكات المقررة السنوية في إطار الميزانية العادية . رابعا ، انشاء صندوق احتياطي مؤقت لعمليات

صون السلم بمستوى ٥٠ مليون دولار ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، لتغطية النفقات الأولية لعمليات صون السلم ، في انتظار تلقي الاشتراكات المقررة . خامسا ، الإذن للامين العام بالاقتراض تجاريا إذا كانت مصادر النقد الاخرى غير كافية .

المقترح رقم ٢ . إنشاء صندوق دائر إنساني يستخدم في حالات الطوارئ الإنسانية ، في انتظار تلقي التبرعات المعلنة من الحكومات المانحة وغيرها . وينشأ الصندوق بمستوى ٥٠ مليون دولار ، عن طريق اشتراك مقرر يستخلص مرة واحدة من الدول الاعضاء .

المقترح رقم ٣ . إنشاء صندوق هبات لعمليات السلم تابع للامم المتحدة بمستوى أولي مستهدف قدره ١ بليون دولار . وينشأ الصندوق عن طريق مزيج من الاشتراكات المقررة والتبرعات . وتلتمس هذه الاخيرة من الحكومات والقطاع الخاص والافراد . وعندما يصل الصندوق الى مستواه المستهدف ، تستخدم الايرادات المتأتية عن استثمار رأسماله الاصلي لتمويل التكاليف الاولية لعمليات صون السلم المأذون بها ، وغير ذلك من تدابير حل النزاعات والانشطة المتصلة بها .

وفي سعينا الى ايجاد حلول للمشاكل المالية للمنظمة ، علينا أن نسلم بأن العديد من اقتصادات البلدان النامية تمر بعمليات تكيف هيكلي مؤلمة ، وأن ثمة مشاكل هائلة تواجه منطقة هامة أخرى من العالم يتعرض نظامها الاقتصادي لتغيرات جذرية . وقد تعيق هذه الأوضاع قدرة هذه البلدان على تسديد الاشتراكات التي عليها أن تسددها والتي تريد هي أن تسددها .

ومن ثم ، فمن الضروري أن يكون أحد العناصر الاساسية لاي حل هو السعي الى الحصول على مصادر تمويل إضافية وعلى وجه الخصوص ، عن طريق تجاوز الاشتراكات المقررة التقليدية . لقد تناولت بعض هذه النهج في تقريري . بيد أنني أود أن أعود الى اقتراحي الثالث الذي يتعلق ، على وجه خاص ، بتمويل عمليات صون السلم والعمليات ذات الصلة ، أي انشاء صندوق هبات لعمليات السلم بمستوى أولي مستهدف قدره ١ بليون دولار ، والذي يمكن أن يصبح إطارا هاما للبحث عن حل طويل الأجل .

ويحدونا الأمل ألا تكتفي الدول المتقدمة اقتصاديا ، ولاسيما الدول التي تتحمل مسؤولية خاصة عن نجاح هذه المنظمة ، لأسباب تاريخية وسياسية بدفع اشتراكاتها المقررة بل أن تقدم أيضا تبرعات سخية لصندوق الهبات ، وبذلك تُمكن من بلوغ المستوى الأولي المستهدف ، وهو ١ بليون دولار ، في غضون الـ ١٢ شهرا المقبلة .

وسوف تشكل مجموعة التدابير التي ذكرتها بداية حسنة لعملية ضرورية طال انتظارها ، وهي معالجة المشكلة الدائمة المتمثلة في اختلال التوازن بين المهام المسندة والموارد المخصصة . لقد عانت الأمم المتحدة من هذه المشكلة التي طال أمدها أكثر من اللازم ، والتي لا يتوقع إلا أن تزداد سوءا .

وحيث أن عنصر الثقة - الذي استند إليه في السابق لحجب الدعم المالي عن الأمم المتحدة - قد تم التغلب عليه ، ألم يحن الوقت للتغلب أيضا على مشكلة المستقبل المالي للمنظمة ؟ وإذا كان ثمة نظام عالمي جديد بدأ يبرز الى الوجود ، نظام تلعب فيه الأمم المتحدة دورا مركزيا ، ألا يجدر بنا الآن أن نجاهد لكي نزودها بما تحتاج إليه لتنهض بدورها التاريخي البالغ الأهمية ؟

إنني أحث الجمعية العامة على أن تعمل بنشاط مع خليفتي ، السيد بطرس غالي ، لحل مشكلة مستعصية عانى منها أسلافي وعانيت منها أنا شخصيا . وسوف يمثل ذلك أسلوبا بالغ المصداقية لمساعدة المنظمة على الوفاء بوعد الميثاق ورؤياه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أضم صوتي الى صوت الأمين العام في مناشدته الدول الأعضاء بأن ترقى الى مستوى مسؤولياتها الأدبية والمالية والقانونية للوفاء باحتياجات الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها . وأعتقد أن ذلك أحد أوجه التقاعس الذي ينبغي ألا يستمر في الأيام المقبلة التي نأمل أن تكون أيام نجاح للأمم المتحدة . وأشكر الأمين العام على بيانه البليغ المخلص والصادق والمفيد .

أعطي الكلمة لممثل كندا في نقطة نظام .

ويحدونا الأمل ألا تكتفي الدول المتقدمة اقتصاديا ، ولاسيما الدول التي تتحمل مسؤولية خاصة عن نجاح هذه المنظمة ، لأسباب تاريخية وسياسية بدفع اشتراكاتها المقررة بل أن تقدم أيضا تبرعات سخية لصندوق الهبات ، وبذلك تُمكن من بلوغ المستوى الأولي المستهدف ، وهو ١ بليون دولار ، في غضون الـ ١٢ شهرا المقبلة .

وسوف تشكل مجموعة التدابير التي ذكرتها بداية حسنة لعملية ضرورية طال انتظارها ، وهي معالجة المشكلة الدائمة المتمثلة في اختلال التوازن بين المهام المسندة والموارد المخصصة . لقد عانت الأمم المتحدة من هذه المشكلة التي طال أمدها أكثر من اللازم ، والتي لا يتوقع إلا أن تزداد سوءا .

وحيث أن عنصر الثقة - الذي استند إليه في السابق لحجب الدعم المالي عن الأمم المتحدة - قد تم التغلب عليه ، ألم يحن الوقت للتغلب أيضا على مشكلة المستقبل المالي للمنظمة ؟ وإذا كان ثمة نظام عالمي جديد بدأ يبرز الى الوجود ، نظام تلعب فيه الأمم المتحدة دورا مركزيا ، ألا يجدر بنا الآن أن نجاهد لكي نزودها بما تحتاج إليه لتنهض بدورها التاريخي البالغ الأهمية ؟

إنني أحث الجمعية العامة على أن تعمل بنشاط مع خليفتي ، السيد بطرس غالي ، لحل مشكلة مستعصية عانى منها أسلافي وعانيت منها أنا شخصيا . وسوف يمثل ذلك أسلوبا بالغ المصداقية لمساعدة المنظمة على الوفاء بوعد الميثاق ورؤياه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أضم صوتي الى صوت الأمين العام في مناشدته الدول الأعضاء بأن ترقى الى مستوى مسؤولياتها الأدبية والمالية والقانونية للوفاء باحتياجات الأمم المتحدة التي هي أعضاء فيها . وأعتقد أن ذلك أحد أوجه التقاعس الذي ينبغي ألا يستمر في الأيام المقبلة التي نأمل أن تكون أيام نجاح للأمم المتحدة . وأشكر الأمين العام على بيانه البليغ المخلص والصادق والمفيد .

أعطي الكلمة لممثل كندا في نقطة نظام .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بالفعل أن أشير نقطة نظام . يوافق وفدي على أن الاقتراحات الموضوعية المحددة التي تقدم بها الامين العام للتو ينبغي أن تناقش في اللجنة الخامسة ، مثلما أوضحتم ، سيدي . بيد أنه لا يمكن تناول الازمة المالية لهذه المنظمة باعتبارها مجرد بند آخر من بنود جدول أعمالنا . فلا يمكننا أن نتخذ قرارات ونتوقع من هذه المنظمة أن تفي بالمطالب التي يحملها إياها الاعضاء دون أن يسددوا ما عليهم . وكما قال الامين العام في بيانه الهام ، فإن هذه الازمة أزمة سياسية وليست مجرد أزمة في الميزانية .

وباسم وفود كندا واستراليا ونيوزيلندا ، أود أن اتناول المسائل التي اثارها الامين العام في هذا السياق العريض جدا ، وهنا في الجلسة العامة للجمعية العامة ، وأعلم أن هناك وفودا أخرى تود أن تتبعني الى هذه النقطة ، إذا كانت هذه هي رغبة الجمعية العامة .

الرئيس : طلب ممثل كندا الإدلاء ببيان في الجلسة العامة ، في إطار البندين ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال .

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت ، في جلستها العامة الثالثة ، إحالة البندين ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال الى اللجنة الخامسة .

وعلاوة على ذلك ، وكما ذكرت في بداية هذه الجلسة ، قررت الجمعية العامة كذلك ، في جلستها العامة الرابعة والخمسين ، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، أن يعرض تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للأمم المتحدة على الجمعية في جلسة عامة ، في إطار البندين ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال ، على أن يكون مفهوما أن النظر الموضوعي في هذين البندين سوف يظل في اللجنة الخامسة .

وكان الهدف من ذلك إتاحة الفرصة للأمين العام لمخاطبة الجمعية العامة بشأن موضوع الحالة المالية للأمم المتحدة في جلسة عامة . أما الممثلون الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بشأن هذه المسألة فبإمكانهم أن يفعلوا ذلك في اللجنة الخامسة التي سينظر فيها في هذين البندين ، بداية من يوم الثلاثاء ١٠ كانون الأول/ديسمبر الحالي .

وسينظر في نهاية المطاف ، في جلسة عامة ، في تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بهذين البندين .

وفي ضوء الطلب الذي تقدم به الممثل الدائم لكندا ، ومع مراعاة أهمية المسائل التي تجرى مناقشتها ، أود أن أستشير الجمعية العامة عما إذا كانت ترغب في الاستماع الى بيانات في هذه الجلسة العامة بشأن هذين البندين .

هل هنالك اعتراض على الاستماع الى بيانات في إطار البندين ١٠٩ و ١١٠ في هذه الجلسة ؟

إذا لم يكن هنالك اعتراض فساعتبر أن الجمعية توافق على الاستماع الى بيانات بشأن هذين البندين ، دون أن يخل ذلك بقيام اللجنة الخامسة بالنظر فيهما في الأسبوع المقبل .

تقرر ذلك .

الرئيس : وبناء على ذلك ، وبالنظر الى المتكلمين الذين أدرجت أسماؤهم بالفعل على قائمة المتكلمين في إطار البند التالي على جدول أعمالنا لعصر اليوم ، فإنني أود أن أناشد المتكلمين أن يتوخوا الايجاز في بياناتهم .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم كثيرا ، يا سيادة الرئيس ، على قراركم ، وأؤكد لكم أنني سأتوخى الايجاز .

يشرفني أن أتحدث أمام الجمعية ، اليوم ، بالنيابة عن حكومة بلادي وحكومتي استراليا ونيوزيلندا .

إن الموضوع الذي نعالجه اليوم ، أي السلامة المالية للامم المتحدة - وهو في الواقع موضوع بالغ الكآبة - قد يشكل أهم تحد لفعالية مؤسستنا في الاعوام المقبلة . ورغم أن الدول الاعضاء تحث المنظمة بصفة مستمرة على القيام بأنشطة جديدة ، فقد ثبت أن عددا كبيرا منها يرفض الوفاء حتى بالتزاماته المالية الحالية تجاه المنظمة . وهناك تعبير عامي شائع يقول لتكن أفعالنا مصداقا لاقوالنا .

وبادئا ذي بدء ، نحث بشدة جميع الوفود ، التي لم تف بعد بالتزاماتها لعام ١٩٩١ أو الاعوام السابقة ، على أن تفعل ذلك قبل نهاية العام . واسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن بلداننا الثلاثة جميعها تعتزم هذا العام أيضا دفع اشتراكاتها لعام ١٩٩٢ في الميزانية العادية للمنظمة في موعدها .

ونرى أننا معرضون بشدة للانزلاق في اتخاذ موقف الواعظ فيما يتعلق بهذا الموضوع . فلبلداننا الثلاثة أن تدعي أنها ليست مسؤولة عن الأزمة المالية . إذ أن استراليا ونيوزيلندا وكندا ظلت دائما تدفع اشتراكاتها بالكامل ، وفي موعدها ، وسلفا حينما يطلب منها ذلك . وقد دعمنا العمل متعدد الاطراف في أوقات بالغة الكآبة . ولا نعتزم التخلي عن التزامنا تجاه الامم المتحدة ولا تقليله في الوقت الذي بدت عليها فيه علامات الصحة . ولا نعتزم التظاهر بالمواقف بشأن القضايا المالية الحرجة المطروحة علينا اليوم .

وخلال مدة ولاية الأمين العام الأخيرة ، نفذت أمانة الأمم المتحدة بعض أصعب المهام التي طلب منها التصدي لها في تاريخها . وأنها لإشادة به وبزملائه في الأمانة أنهم حققوا النجاح رغم وجود أزمة مالية مستمرة . وتحت قيادته ، أمكن للدول الأعضاء أن تعتمد على مجلس الأمن في ايجاد حلول لصراعات مزمنة . وباتت الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية ، بما في ذلك أجهزة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تحظى بقبول دولي كمحافل يمكن أن تجرى فيها مناقشات هادفة للتحديات التي تواجه المجتمع العالمي . وقد يبدو لنا أن مستقبل المنظمة لا يمكن أن يكون أكثر إشراقا .

بيد أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء التي تستخدم ميادين الأمم المتحدة السياسية بفعالية ، والتي هي أكثر الدول طلبا للخدمات الجديدة ، ليست مستعدة ، فيما يبدو ، لتأدية ما عليها للمنظمة .

إن معظم الحكومات تجد صعوبة في التوفيق بين الايرادات وأوجه الانفاق المالي . وعند النظر في أولويات الانفاق ، يتبين أن إرجاء سداد المستحق لمؤسسة بعيدة تلح في طلب احتياجاتها المالية بأدب أسهل في كثير من الاحيان من خذلان الدوائر الانتخابية المحلية عالية الصوت . بيد أنه قد ثبت أن الأمم المتحدة لا تستطيع تحمل هذا النهج الذي تتبعه الدول الاعضاء . وقد أمكن للأمانة حتى الآن تلبية الاحتياجات الاساسية لمجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة ، رغم اضطرارها الى أن تعيش عيشة الكفاف . وكما أشار الأمين العام عن صواب ، فإن عملية الإرتجال هذه المترتبة على الادارة التي تحكمها الأزمة المالية لم تعد مجدية ولا معقولة .

ولئن كان من الصحيح ، في الوقت ذاته ، أن المنظمة قد فعلت الكثير مما يستحق الفخر ، فإن الدول الأعضاء التي دعمت الأمم المتحدة في السراء والضراء ، بما في ذلك استراليا وكندا ونيوزيلندا ، تتساءل عما إذا كانت اشتراكاتها تستخدم بالفعالية المطلوبة . كما أن عددا من الوفود يجري مناقشات غير رسمية بشأن قضايا إصلاح الأمانة . ونأمل جميعا أن يتم القضاء على الإزدواجية ، وعدم التنسيق بين مختلف

شعب الامانة ، والغيرة بين وكالات الامم المتحدة المتعددة . وكثيرا ما تكون المؤسسات التي أنشئت لخدمة الدول الاعضاء بعيدة وغير متجاوبة . ومازلنا نأمل في تبني إصلاحات حقيقية في أجهزة الامم المتحدة ونهجها العملية . لكننا نسلم بأن تشجيع نزعة تحقيق الوفر والكفاءة في الامانة سيكون عديم الجدوى إذا استمر تهرب الكثير من البلدان من الدفع الفوري للمستحقات .

إن الامم المتحدة تستفيد الآن من شعور طيب لم يسبق له مثيل يعم المجتمع الدولي . ونحن نحث جميع الاعضاء على تجسيد هذا الشعور الطيب بمساندة دعوة الامين العام الى اتخاذ التدابير لتزويد المنظمة بما تحتاج إليه من موارد تتيح لها الاستجابة على وجه السرعة لطلبات جميع الاعضاء .

إن الاقتراحات التي طرحها الامين العام على الجمعية العامة تستحق عنايتنا التامة . ولئن كانت هذه الاقتراحات تتطلب مناقشة تفصيلية - وقد يتطلب بعضها مزيدا من الايضاح - فإن ذلك لا يبرر إرجاء أو تأخير البت فيها ، وعلى الاقل فيما يتعلق باكثر هذه الاقتراحات وضوحا واستمرارية . فلننشد جميعا قرارا يكون إشادة بالامين العام الذي أوشك على إنهاء مهمته ، وترحيبا بخليفته .

ودون الخوض في التفاصيل المتعلقة بكيفية تنفيذ مختلف الاقتراحات ، نؤيد ، من حيث المبدأ ، ضرورة إنشاء صندوق استهلالي مخصص لصون السلم ، وضرورة النظر في سبيل زيادة صندوق رأس المال العامل . وقد ظلت وفود بلادنا ، منذ عدة سنوات ، تنادي بزيادة المرونة المالية ، وخصوصا بسبب الزيادة الكبيرة في متطلبات بعثات صون السلم .

ونعتقد أن ثمة ميزة للمقترح الرامي للبدء بفرض فائدة على الانصبة بعد ٣٠ يوما من استحاق الدفع . إلا أن خبرة المنظمات الاخرى بالامس القريب ، وهي خبرة يؤسف لها ، تقودنا الى الشك في حكمة قيام الامم المتحدة باقتراض المال من السوق الحرة . واخيرا ، فإن المقترح الخاص بانشاء صندوق هبات لعمليات صون السلم يُعد فكرة جديدة . وقد نكون بحاجة لمناقشة الفكرة مع أعضاء الامانة والوفود الاخرى .

إن كيفية تحسين قدرة الامم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ الانسانية وكيفية توفير الاموال لعمليات الإغاثة من المسائل الكبرى التي تجري مناقشتها في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة ، وهي ذات اهمية بالغة لوفودنا الثلاثة جميعا . ولسوف نستمر في مشاركتنا الفاعلة في عمليات الإغاثة في كل انحاء العالم ، ونأمل أن يتم ذلك ، الى حد كبير ، من خلال أنشطة الامم المتحدة المنسقة تنسيقا أفضل .

وفي الختام ، فإننا نتفق تماما مع الامين العام بأن الامم المتحدة بحاجة الى تمويل مضمون لكي تكون أكثر فعالية . إن هذا الوضع الذي نواجهه الآن لا يطاق ولا يمكن الإبقاءعليه . ومع ذلك ينبغي أن يقتسم بشكل منصف عبء توفير الاموال اللازمة . وعلى الدول الاعضاء كافة أن تفي بالتزاماتها في الوقت المحدد . فإذا لم يتم ذلك ، فإن الدول الاعضاء ذات السجل الافضل في دعم الامم المتحدة قد تتعرض لضغوط محلية من أجل تأخير الدفع في المستقبل وذلك كي لا تدعم الدول الاعضاء التي لها سجل سيئ .

السيد براتنشتاين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني ممتن على هذه الفرصة للإدلاء بهذا البيان نيابة عن دول الشمال الاوروبي الخمس .

أثناء المناقشة العامة في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، رحب كثير من المتكلمين بالمناخ المؤاتي الذي ظهر في العلاقات الدولية . وفي التلخيص الذي قدمتموه ، سيدي الرئيس ، أكدتم شخصيا على أهمية الدعم العام الذي أعربت عنه الدول الاعضاء بالنسبة لتعزيز دور الامم المتحدة ، نتيجة التطورات الايجابية الجديدة في العالم . ومع ذلك وفي الوقت ذاته ، فإننا نواجه الآن أزمة مالية خطيرة في منظمتنا . وتكمن المفارقة في أن لدينا منظمة نلقي على كاهلها متطلبات متزايدة ،

وبخاصة في مجال صون السلام وحل النزاعات ، ولكنها أيضا منظمة تفتقر للموارد للقيام بالدور الذي نتوخاه منها . فإذا كان للدول الاعضاء الارادة السياسية للقيام بأنشطة وعمليات سياسية جديدة ، فعليها أيضا أن تتحلى بالارادة السياسية لتمويل تنفيذ هذه الانشطة والعمليات .

ومن الواضح أنه قد لا تكون هناك أزمة مالية لو قامت جميع الدول الاعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد ، ولو كان الامين العام ، بالإضافة الى ذلك ، لديه احتياطات كافية تحت تصرفه . ومن الواضح أن الامم المتحدة تحظى باحترام وتقدير بالغين من جانب الدول الاعضاء فيها . فلماذا ، إذن ، يتجاهل كل هذا العدد من الدول الاعضاء التزاماته القانونية ؟ إن الاشتراكات المقررة لا يمكن أن تشكل عبئا غير معقول على أية دولة عضو . إن الفوائد المترتبة على العضوية تفوق بكثير النفقات التي تتكبدها .

وأثناء هذه الدورة للجمعية العامة لفت الامين العام مرارا وتكرارا نظر الدول الاعضاء الى الوضع المالي الحرج للمنظمة . وتود وفود دول الشمال الاوروبي أن تُعرب عن تقديرها له على جهوده لجعل الدول الاعضاء تدفع اشتراكاتها المقررة ومتأخراتها ، المتعلقة بالميزانية العادية وعمليات صيانة السلم على السواء .

أود أيضا أن أضيف أن دول الشمال الاوروبي توافق تماما على البيان الذي أدلى به الامين العام البارحة ، عندما تقدم بتهانيه الى لخليفته ، السيد بطرس بطرس غالي ، وذكر شيئا بهذا المعنى : إنه سعيد بأن يسلم لخليفته منظمة الامم المتحدة وقد غدت أكثر عافية وقوة ، باستثناء جانب سلبي واحد هو العجز المالي ، وهو وضع لا يعود بالتأكيد الى سوء الادارة .

إن تقرير الامين العام المعروض أمامنا (A/46/600 و Add.1) يقدم صورة مخيفة عن الوضع المالي للمنظمة . ونحن نقدر المعلومات المفصلة التي اتيحت لنا بشأن نمط المدفوعات لكل دولة من الدول الاعضاء . وهذه المعلومات تظهر بشكل واضح خطورة الوضع ، كما كان ذلك شأن بيان الامين العام الذي أدلى به منذ دقائق معدودات .

واستطيع القول بأن دول الشمال الاوروبي ترحب برأي الامين العام حول كيفية معالجة الوضع ، وإننا نؤيد الفحوى الرئيسية لمقترحاته . وأملنا أن يفضي الطابع الملح للوضع ، بالإضافة الى وعي أكبر بالازمة ، الى اتخاذ إجراء سريع . وما نحتاج إليه أكثر من أي شيء آخر هو روح جديدة من المشاركة والانخراط وتقاسم المسؤولية في إطار الامم المتحدة .

إن بلدان الشمال الاوروبي تعلق أهمية كبرى على انشاء صندوق احتياطي لعمليات صيانة السلم . وينبغي أن تتوافر للامين العام الموارد اللازمة ليتاح له اتخاذ إجراء فوري عندما تدعو الحاجة . ولقد كنا على اقتناع منذ زمن طويل بضرورة وضع ترتيبات لتسهيل البدء بعمليات جديدة . ومن ثم فإننا نؤيد انشاء صندوق لعمليات صيانة السلم في دورة الجمعية العامة هذه .

كما نعتقد أنه ينبغي أن يزاد صندوق رأس المال العامل كي يصل الى مستوى يقارب ٢٥ في المائة من الانصبة السنوية المقررة في إطار الميزانية العادية . ونحن نعتقد أن هذه النسبة المئوية معقولة من أجل تأمين سيولة نقدية كافية خاصة وأن الصندوق يستخدم أيضا لمواكبة النفقات غير المتوقعة والاستثنائية .

علاوة على ذلك ، نعتقد أن الصناديق الثلاثة ، صندوق رأس المال العامل ، والصندوق الاحتياطي لصون السلم والصندوق الدائر للمساعدة الانسانية سوف تقطع شوطا بعيدا في الوفاء بطلبات الامين العام التي لها ما يبررها والهادفة لانشاء احتياطات للموازنة . فالاحتياطات شرط أساسي لسير العمليات بصورة سلسة ورشيدة ، كما أنها تتسق مع الممارسات الموازنية السليمة .

إن المشكلات المالية للامم المتحدة ، يجب بطبيعة الحال تناولها على نطاق أوسع وفي إطار زمني أطول أمدا . ونعتقد أن وضع أولويات بالنسبة للبرامج ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في هذه المناقشة . وهذه المسألة ينبغي تناولها ، بالطبع ، بالدرجة الأولى في إطار تخطيط البرامج وعملية الميزانية . ومع ذلك ، هناك علاقة بين هذه العملية والازمة المالية . فنمط المدفوعات من جانب الدول الاعضاء يمكن أن يعتبر قياسا أو انعكاسا لدرجة الثقة التي تضعها الدول الاعضاء فرادى في هذه المنظمة .

لقد قدمت هذه الآراء نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي ، على أمل أن يتسنى ايجاد حل شامل في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة ، من أجل تجنب العجز المالي في المنظمة . وتقع على عاتقنا جميعا ، كأعضاء ، مسؤولية ضمان أن تتوافر للمنظمة الموارد المطلوبة للقيام بالمهام التي أوكلناها لها بشكل جماعي . ولن تتمكن الأمم المتحدة من العمل على أساس مالي سليم إلا إذا تقيدت جميع الدول الأعضاء بشكل صارم بأسلوب التمويل واحترمته . إن الحل الوحيد الفعلي والدائم للأزمة المالية هو أن تقوم جميع الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط . كما يجب التمسك بمبدأ المسؤولية الجماعية في تحمل مصاريف المنظمة ، كما تجسد في المادة ١٧ من الميثاق . فدفع الاشتراكات المقررة هو التزام تعاهدي وليس خيارا .

السيد فان شايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأتكلم نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

أشكركم على إعطائنا فرصة الإدلاء ببيان موجز حول هذه المسألة الهامة والملحة . لقد استمعنا باهتمام كبير للبيان الهام الذي تلاه الأمين العام والذي شدد فيه على الوضع المالي الخطير للمنظمة . إننا نعبر عن تقديرنا لحقيقة أن الأمين العام قد تناول الموضوع على مستوى الجلسة العامة للجمعية العامة .

إن بيانه وتقريره سوف يدرسان على وجه السرعة وبروح إيجابية ، وسوف نعود إليهما في اللجنة الخامسة .

إن التطورات السياسية العالمية أوضحت لنا جميعا أن الأمم المتحدة بدأت فجر عهد جديد . والطلبات المطلوبة من المنظمة آخذة في الازدياد ، والآمال التي يعقدها عليها أعضاؤها آخذة في الازدياد أيضا . كما أن الدول الأعضاء تستطلع السبل الكفيلة بإعطاء المنظمة حيوية جديدة وإقامة البنية السليمة للأمانة العامة .

إن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية يساورها قلق عميق إزاء الأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها المنظمة . وفي حين أن الأزمة قد نمت على مدى الأعوام ، ينبغي مواجهتها بأسرع ما يمكن .

والدول الأعضاء الإثنتا عشرة ، إدراكا منها لهذه الحقائق تنشغل بالحالة السائدة ، لأنها تدل على أن الدول الأعضاء ذاتها ، التي تؤكد المرة تلو المرة على أهمية المنظمة والتي لا تتردد ، في الواقع ، في التماس مساعيها الحميدة تسمح بتدهور حالتها المالية الى حد يهدد بإثارة الشكوك حول فعاليتها . ويبدو أن هؤلاء الأعضاء يثقون بأن المنظمة سينقذها دائما ، في اللحظة الأخيرة ، تلك الدول الأعضاء - مثل الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، التي تسهم مجتمعة بأكثر من ٣٠ في المائة من الاشتراكات المقررة - التي تفي بالتزاماتها للأمم المتحدة وتدفع اشتراكاتها بسرعة وبالكامل ودون شروط .

وفي هذا السياق تود الدول الإثنتا عشرة التذكير بأنها ودول أخرى أعضاء في المنظمة أكدت عاما بعد آخر على أن الحالة المالية الصعبة التي تواجهها الأمم المتحدة أصبحت لا تُحتمل وأن الحل الوحيد لذلك هو ، واسمحوا لي أن أكرر : امتثال جميع الدول الأعضاء لالتزاماتها بدفع نصيبها من نفقات المنظمة التي قدرتها الجمعية العامة . وهذا الأمر ليس متروكا لتقدير الأعضاء ولا يخضع لأية شروط ؛ أنه ، بالأحرى ، التزام رسمي بموجب المادة ١٧ من الميثاق .

إن عدم الامتثال لهذا الالتزام يثير الشكوك في استعداد الدول الاعضاء لدعم عملية الميزانية الجديدة التي تقررت بموجب القرار ٤١/٢١٣ . إن هذا القرار الهام يؤكد على استصواب بذل الجهود لتحقيق أوسع اتفاق بشأن الانصبة المالية . وينبغي أن نتذكر أن الميزانية الراهنة وجدول الاشتراكات الراهن المقرر على أساس القدرة على الدفع قد اعتمدا بتوافق الآراء . ومن قبيل السخرية ، في مثل هذه الظروف ، أن تخفق الدول الاعضاء في الوفاء بما يعتبر التزاما سياسيا ، والتزاما قانونيا ملزما في الوقت نفسه .

وفيما يتعلق بالاقتراحات طويلة الاجل التي قدمها الامين العام ، فإن الدول الإثنتي عشرة ، أولا توافق على قوله (A/46/600) بأن عدم قيام الدول الاعضاء بدفع حصصها قد ألقى بعبء ظالم على الدول الاعضاء التي تفي بالتزاماتها المالية . والاقتراحات المعروضة على الجمعية العامة تنطوي أساسا على زيادة الاحتياطيات . وفي حين أن هذا يستأهل الدراسة الجدية في ظروف يفي فيها جميع الاعضاء بالتزاماتهم ، ففي ظل الأوضاع الراهنة يخشى أن يزداد العبء على الدول الاعضاء التي تدفع حصصها بسرعة وبالكامل . وفي رأينا أن المشكلة الاساسية تكمن في تمويل الاحتياطيات وليس في حجمها .

إن حل الازمة المالية الملحة صريح ومباشر وواضح المعالم : وهو وجوب أن تدفع جميع الدول الاعضاء حصصها بسرعة وبالكامل . وفي هذه الفترة التي يتوقع فيها مجتمع الامم من الامم المتحدة . أن تلعب دورا متزايدا ومعززا بدرجة كبيرة في الشؤون العالمية ، لا بد من بحث مسألة تحسين أساسها المالي . والدول الإثنتي عشرة مستعدة للعمل على نحو بناء مع الامين العام والدول الاعضاء لبحث التدابير الواجبة في هذا الصدد ، على أساس وفاء جميع الدول الاعضاء بتعهداتها والتزاماتها للمنظمة .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بداية ، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على تقديمه شخصيا هذا التقرير الخاص بالحالة المالية للأمم المتحدة . مسترعيا بذلك انتباهنا الخاص الى الأزمة المالية الحادة التي تعانيها المنظمة . والنمسا تتشاطر القلق العميق الذي أعرب عنه الأمين العام ، من أن الأمم المتحدة على شفا الإفلاس . وكما أوضح ببلاغة وجلاء في تقريره ، فإن مرتبات موظفي الأمم المتحدة قد لا تُدفع ، والبرامج المصادق عليها والمهام التي أوكلناها لها نحن الدول الأعضاء قد لا تنفذ .

ويرى وفد بلادي أنه من غير المقبول ، في الوقت الذي يعهد فيه الى المنظمة بمهام جديدة في كل المجالات تقريبا - البيئة والتنمية ومكافحة المخدرات على الصعيد الدولي وعمليات صيانة السلم - عدم منحها الامكانيات المالية اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة تنفيذا فعليا . ولا أعني بهذا فحسب اكتفاء بعض الدول بالتشدق بالكلام بل أعني أيضا تغويت ما قد يكون فرصة فريدة أمام المجتمع الدولي لكي يعالج المشاكل العالمية والاقليمية بشكل مشترك بعد نهاية الحرب الباردة . علاوة على ذلك ، من غير المنطقي ولا المفهوم أن يتعرض وجود المنظمة للخطر في الوقت الذي تعززت فيه هيبة ومصداقية الرأي العام الدولي .

إن الاستمرار في الإثقال على المنظمة بأنشطة اضافية ، في حين نجد أن الميزانية تكاد لا تزداد بل في حالة ركود ، يضع الأمم المتحدة في حالة بالغة الصعوبة . وفي ضوء هذا من غير المقبول ألا تسدد بعض الدول اشتراكاتها المقررة على حساب المنظمة . كما يعد ذلك غير منصف بالنسبة للأعضاء الذين يوفون بالتزاماتهم المالية بموجب المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة . ويلقي بعبء اضافي على البلدان المساهمة بقوات فيما يتصل بعملياتها لصيانة السلم .

ومن ثم يناشد وفد بلادي وبقوة كل الدول الأعضاء المتأخرة في سداد التزاماتها المالية أن تفي بتلك الالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة في أبكر وقت ممكن . وأن الامتثال الفوري من جانب هذه الدول من شأنه أن يحسم الأزمة المالية . وفي هذا

الصدد ، نود أن نعرب من جديد عن تأييد النمسا القوي للأمم المتحدة وأهدافها . ولهذا السبب فإن النمسا تفخر على وجه الخصوص بأنها واحدة من الدول المضيفة للمنظمة . وقد برهنت النمسا على التزامها عبر السنوات ، من خلال جملة أمور منها الوفاء بالتزاماتها المالية ، واسمحوا لي أن أؤكد للأمين العام ، من خلالكم سيدي الرئيس ، أن النمسا ستستمر في سداد اشتراكاتها في الميزانية العادية وميزانيات صيانة السلم بالكامل وفي الوقت المحدد . ومع ذلك ، فإننا نتفق مع الأمين العام في أنه ينبغي التوصل إلى حل ناجع دائم طويل الأمد للأزمة المالية التي أصبحت مشكلة دائمة . وقد لاحظنا ، مع الأسف ، أن عملية الموازنة الجديدة التي أقرت بموجب القرار ٢١٣/٤١ لم تؤت الثمار المتوقعة منها* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد مين (ميانمار) .

ولذلك ، فمما يؤسف له أن عملية البت بتوافق الآراء في كل القضايا المتعلقة بالميزانية لم تحقق الفوائد المتوقعة ، ولم تعزز الارادة السياسية لبعض الدول الاعضاء على مداد نصيبها من النفقات الذي وافقت على دفعه .

نحن نعتقد أن الاقتراحات التي قدمها الامين العام تستحق مناقشة مفصلة ودراسة متعمقة في إطار الجمعية العامة . وأن وفد بلادي على استعداد للتعاون بنشاط وبطريقة بناءة في البحث عن حل دائم لهذه الازمة .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالامين العام على التزامه المخلص بهذه المنظمة وبمقاصدها . وها هو اليوم - قبل فترة وجيزة من انتهاء فترة ولايته - يثبت مرة أخرى هذا الالتزام ، باقتراح تدابير للتوصل الى حل دائم للازمة المالية الحادة . إنه يستحق احترامنا وتقديرنا ودعمنا الكامل .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أصغيت باهتمام كبير لبيان الامين العام . وإنني أوافق بالكامل على رأيه بأن هذه مشكلة سياسية ، وأنها تتطلب ، دون شك ، المعالجة السليمة والدراسة المتعمقة .

وبوصفي رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشهر كانون الاول/ديسمبر ، أود أن أبلّغ الجمعية قلق المجموعة البالغ إزاء الحالة المالية للمنظمة . كما أنني أود أيضا أن أتقدم بطلب رسمي باستئناف هذه المناقشة في جلسة عامة ، قبل قيام اللجنة الخامسة بدراسة هذا البند . وإنني مدرك للقيود الزمنية ، ولكننا نشعر ، بعد الاستماع الى البيانات الصائبة التي ألقاها العديد من الوفود عصر اليوم ، بأن من الضروري إعطاء الفرصة للمجموعات والوفود الاخرى التي ليست على استعداد لأخذ الكلمة في هذا الوقت ، للإدلاء ببيانات معدة ومدروسة جيدا ، كما فعل الممثلون الذين أبدوا نفس القدر من القلق . فنحن جميعا نشعر بالقلق بدرجة أو بأخرى .

إننا نرجو منكم ، سيدي الرئيس ، الاستجابة الى طلبنا الرسمي بعدم اختتام هذه المناقشة اليوم ، ومواصلتها في جلسة عامة ، بوجود الامين العام - مع مراعاة جدول مواعيده - كيما تتمكن الوفود الاخرى من الإعراب عن آرائها على قدم المساواة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رهنا بموافقة الرئيس الشهابي ، سيوعز الى الامانة العامة بإعداد جدول يتيح الفرصة للإدلاء ببيانات أخرى في الوقت المناسب من الاسبوع القادم - ربما يوم الثلاثاء .

البندين ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/46/44)

(ج) تقارير الامين العام (A/46/499 ، A/46/507 ، A/46/648)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/643)

(هـ) مشروع القرار (A/46/L.31)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الامين العام (A/46/561)

(ب) مشروع القرار (A/46/L.25)

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، إن في تقييم الاحداث في جنوب افريقيا العنصرية خلال الاربعة عقود الماضية الدليل على درجة الظلم الفادح والتمييز العنصري والاضطهاد الاجتماعي والعنف المنتظم الذي تخضع له الاغلبية الافريقية تحت الفصل العنصري .

فالاحصاءات تشير الى وجود اكثر من ١٧ مليون حالة اعتقال لسكان البلاد الاصليين الذين وجدوا في الاماكن المخصصة للاقلية البيضاء ، والاستيلاء على بيوت ٣,٥ مليون من سكان البلاد الاصليين . كما أن هناك ٨٠ ٠٠٠ حالة توقيف بدون محاكمة ، و ٤٠ ٠٠٠ من سكان البلاد الاصليين أجبروا على الذهاب الى المنفى .

وبالطبع ، فإنه من الصعوبة بمكان الوقوف على مقدار أو حجم الدمار الذي لحق بالعائلات التي تمزقت بفعل إعادة التصنيف العنصري ، والآثار المخربة للتعليم المتدني ، والحرمان من مهارات العمل ، وخنق اعتبار الانسان لذاته ، الناشئ عن ذلك .

وبالرغم من أن جنوب افريقيا قد شهدت في الأشهر القليلة الماضية أحداثا عديدة ، إذ ألقى دي كليرك ، الذي لبس لبوس المُصلح ، القوانين الرئيسية التي تضفي صفة مؤسسية على الفصل العنصري ، فمن الصعب القول إن نظام الفصل العنصري البغيض في طريقه الى الزوال . فإلغاء قانون تسجيل السكان الذي كان يفرض تقسيم المواليد إلى فئات وفق ألوان بشرتهم ، لن يسري مفعوله إلا على المواليد الجدد ، الأمر الذي يعني ببساطة أن تأثير هذا القانون سيظل واقعا على الأغلبية الافريقية . وأنها لن تستفيد منه إلا بعد تحرير البلاد تماما من نظام الفصل العنصري والقضاء على مظاهره . كما أن هذا الإلغاء سيبقى دونما معنى ، بينما البرلمان الثلاثي المجالس للفصل العنصري لا يزال قائما .

أما إلغاء قوانين الاراضي التي أباحت للبيض ، الذين يبلغ عددهم حوالي خمسة ملايين ، تملك ٨٧ في المائة من الأرض مقابل نزع ملكية الأغلبية الافريقية للأرض بالقوة ، فإنه لا ينص على عودة الحق الى أصحابه . ومن ناحية أخرى فإن الأغلبية الافريقية التي أفقرها النظام العنصري ليس لديها المال الذي يمكنها من شراء الأراضي التي كانت في الأصل ملكا لها ، والتي يجب أن تعود إليها من دون مقابل .

إن هذه القوانين المشار إليها أعلاه ، مثلها مثل بقية أعمدة الفصل العنصري ، تستمد سلطتها من قانون أساسي أعلى هو دستور جنوب افريقيا العنصرية . لذلك فإن دستور جنوب افريقيا العنصرية هو أساس الفصل العنصري .

ومما لا شك فيه أن إزالة الفصل العنصري البغيض من التشريعات والأنظمة والاجراءات والعقول والقلوب يتطلب عشرات السنين ، وهناك أمثلة في بلدان أخرى ماثلة للعيان . فالتمييز العنصري الذي ألغي فيها منذ عدة عقود لا يزال يضرب العديد من السكان .

فبينما يقر الامين العام في تقريره المرحلي الثاني عن تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، بأن أهم قوانين الفصل العنصري قد ألغيت بحلول شهر حزيران/يونيه الاخير ، فإنه يلاحظ أن :

"المواقف والممارسات التي اقترنت بها ، فضلا عن نتائج تلك القوانين ، مازالت قائمة" (A/45/1052 ، الفقرة ٨) .

ولذلك فلا غرابة أن ينقل إلينا كريستوفر ورن ، محرر نيويورك تايمز في جوهانسبرغ ، هذه الصورة عن سير الحياة العامة في بريتوريا ، التي جاءت في مقال كتبه بتاريخ العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، قال فيه :

(تكلم بالانكليزية)

"إن القوانين الاساسية التي تأذن بالتمييز العنصري قد ألغيت في حزيران/يونيه . ولكن هيكل الخدمة المدنية التي يسيطر عليها البيض الافريكان الذين يعملون على تنفيذ سياسات الفصل العنصري مازال قائما على حاله ... . بل أن الزائر لبريتوريا ، وهي العاصمة الادارية ، وفيها نسبة عالية من الافريكان يرى أن البيض يحتلون المكاتب ويردون على الهواتف ، بينما يقوم السود بقص الاعشاب وإصلاح الطريق وتحضير الشاي .

(واصل كلمته بالعربية)

في ضوء ذلك ، فإن الآخرين أحرار في الاعتقاد بأن نظام الفصل العنصري البغيض قد مات يوم السابع من حزيران/يونيه الماضي . لكن الاغلبية الافريقية ترى أنه لن يدفن بحق إلا يوم تمتلك هذه الاغلبية حق الاقتراع وتمارسه ممارسة كاملة وحرة ، وتتحرر البلاد من البؤس الذي تسببت فيه سياسة الفصل العنصري فيها ، والذي ذكرت في بداية كلمتي بعضا من جوانبه المؤلمة .

إن الاغلبية الافريقية لا تزال تعيش ، منذ عام ١٩٨٤ ، في موجة عنف ناشئة عن سياسة الفصل العنصري البغيض وممارساتها وهياكلها ، أودت بحياة أكثر من ١١ ألف شخص ، وذلك طبقا لتقديرات منظمات حقوق الانسان .

ومما لا شك فيه أن اتفاق السلام الذي وقّع في الرابع عشر من أيلول/سبتمبر الماضي ، ولم يبرم ، هو أفضل من اللااتفاق ، وأفضل من ذبح الابرياء على لون عصبة الرأس وشكلها . لقد كان هذا الاتفاق بمثابة ضربة قاسية تلقتها حكومة بريتوريا العنصرية التي كان لها ولا يزال كل المصلحة في إذكاء موجة العنف .

فحكومة بريتوريا تملك القوة لإنهاء أعمال العنف إذا رغبت في ذلك ، ولكن حتى هذه اللحظة لا توجد دلائل تشير الى نية الحكومة في وضع حد للعنف الذي جر على الأغلبية الافريقية حالة لا توصف من التعاسة والمعاناة ، بحيث بلغت حدة العنف الذي تزكيه حكومة بريتوريا العنصرية ، في بعض الحالات ، مجازر بشعة أثارت استهجان العالم واشمئزازه .

فقد أدلى رقيب في جيش جنوب افريقيا ، يدعى فيلكس انديمي ، باعترافات كاملة الى الصحيفة اليومية البريطانية "انديبلانت" بتاريخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ ، مفادها أن معظم المجازر في الحقيقة هي من عمل وحدات متخصصة في جيش جنوب افريقيا . وقد قدم فيلكس انديمي تفاصيل دقيقة عن نشاطات لواء الاستطلاع الخامس ، حيث عمل منذ عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩٠ . كما أماط اللثام عن أن مذبحة القطار الذي كان يخدم منطقة سويتو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، حيث قتل ٣٦ راكبا ، كانت من تدبير الوحدة الأولى في لواء الاستطلاع الخامس ، وأنه شارك شخصيا مع أشخاص آخرين في اقتراف هذه المذبحة البشعة .

كما ورد في مقال كتبه كريستوفر ورن في صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، اعترافات أخرى أدلى بها رائد متقاعد في الاستخبارات العسكرية لجيش جنوب افريقيا اسمه نيكو باسون ، مفادها أنه شارك بنشاط في التخطيط والتنفيذ للهجمات على السكان في جوهانسبرغ وحولها ، وتعبئة السكان الذين قاموا بهذا العنف .

ولم يقف الأمر عند ذلك ، فقد كشفت الصحف فضيحة "إنكاثا غيت" ، عندما نشرت صحيفة "ويكلي ميل" الصادرة في جوهانسبرغ ، صورا لوثائق تثبت أن حكومة جنوب افريقيا ، بعلم دي كليرك على ما يبدو ، تقوم بتمويل المنظمات التي تقترف العنف في المدن .

إن اعترافات الرقيب انديني والرائد باسون ، بالاضافة الى "انكاشا غيت" تؤكد الحجج التي ما فتئت الاغلبية الافريقية تشير إليها فيما يتعلق بضلوع قوات الامـــن الحكومية في إذكاء أعمال العنف ، والناشئة عن استمرار وجود سياسة الفصل العنصـــري وممارساتها وهياكلها . ويخشى ، إذا استمرت موجة العنف هذه التي تسعرها حكومـــة بريتوريا العنصرية ، أن تجهض معها كل ما تم التوصل إليه من خطوات نحو إيجاد تسويـة في الجنوب الافريقي تعيد للاغلبية الافريقية حقوقها المشروعة والمسلوبة .

إننا نناشد الاغلبية الافريقية المناضلة أن تضم صفوفها وتوحد قواها وتكثـــف جهودها لخلق جبهة واحدة متراصة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري الذي يرمي ، مـــن إذكاء موجة العنف ، الى إضعاف الموقف التفاوضي للاغلبية الافريقية . كما نطالـــب حكومة جنوب افريقيا العنصرية بأن تضع حدا ، وبشكل فوري ، لموجة العنف هذه التـــي أرادت منها للاغلبية الافريقية وقضاياها المشروعة أن تصبح جروحا لا تندمل وآلامـــا لا تقف عند حد .

لقد دأبت الجمعية العامة ، منذ عام ١٩٧٤ ، على أن تدين بصورة محـــددة التعاون القائم بين بريتوريا وتل أبيب . وإن اللجنة الخاصة ، التي تتعلق ولايتهـــا بالفصل العنصري في جنوب افريقيا وأصدائه الدولية ، تقوم ، بناء على طلب الجمعيـــة العامة ، باستعراض تطورات هذا التعاون ، وبتقديم تقارير سنوية منذ عـــام ١٩٧٧ . ولذلك ، فإننا ننظر في مشكلة التعاون بين النظامين في بريتوريا وتل أبيب في سيـــاق تأثيره على الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيـــا والتهديد الذي يمثله هذا التعاون على البلدان الافريقية والعربية .

إن أسباب ودوافع هذا التعاون الذي وصمته الجمعية العامة بقرارهـــا ٣١٥١ زاي (د - ٢٨) بأنه "تحالف آثم" ومن ثم إدانته ، معروفة جيدا .

وقد نشرت صحيفة "انديبندنت" البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ١١ تشريـــن الثاني/نوفمبر ١٩٩١ مقالا بقلم محررها السيد جون كورتن بعنوان "تبادل آثم بيـــن اسرائيل وبريتوريا" (Asinister Trade Bet. Israel & Pretoria) يحاول فيه أن يشـــرح

(السيد شهيد ، الجمهورية العربية السورية)

دوافع هذا التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا منذ أن برز كلاهما الى الوجود عام ١٩٤٨ . يقول السيد كورتن :

(تكلم بالانكليزية) :

"إن اسرائيل وجنوب افريقيا اللتين يوحدهما العداء الدولي الذي جاء نتيجة استفزازهما طويل الامد ، قامتا على مدى ٣٥ عاما ، ببناء شبكة غامضة وشريرة ومتبادلة النفع من الصلات العسكرية ، كان أهم مظاهرها ، التعاون بشأن مشروع لإنتاج قنبلة نووية ..." .

(واصل الكلمة بالعربية)

ثم يتساءل السيد كورتن :

(تكلم بالانكليزية)

"لماذا دخلت اسرائيل في هذه العلاقة الخاصة المشينة دبلوماسيا ؟ أخبر مسؤول اسرائيلي سابق سيمور هيرش أن ذلك حدث لأن جنوب افريقيا كانت غنية بالمواد الاولية . وبشكل ملحوظ اليورانيوم والحديد والركام والفحم ؛ ولأن - كما يقول المسؤول - 'محاولة اجراء تجربة نووية في اسرائيل ستثير السخط' ، ولانهم أيضا مستوطنون أوروبيون يقفون في مواجهة عالم معادٍ ..."

(واصل الكلمة بالعربية)

ثم يتساءل السيد كورتن مرة أخرى :

(تكلم بالانكليزية)

"ما الذي كسبته جنوب افريقيا ؟ إن صناعة السلاح ذات السمعة لجنوب افريقيا كان من الممكن أن تكون صورة باهتة لما هي عليه الآن بغير الخبرة الاسرائيلية . لقد أسهم الاسرائيليون بشكل كبير في تطوير آلية قتل فعالة موجهة ضد الدول المجاورة لجنوب افريقيا ومعارضي الفصل العنصري داخل البلاد" .

(واصل الكلمة بالعربية)

ومن المعروف أن الكاتب الامريكي سيمور هيرش الذي تمت الاشارة اليه أعلاه هو صاحب الكتاب المعنون "اختيار شمشون" والذي يؤكد فيه بأنه يوجد هناك ما بين ست أو سبع مذكرات تفاهم سرية عسكرية ونووية بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار في هذا السياق الطبيعة الخاصة للنظامين في جنوب افريقيا واسرائيل فإنه يصبح أمرا مسلّما به أن جهودهما لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وتطويرها لا تستند الى مفهوم دفاعي بحت ، كما هو الامر بالنسبة لبقية الدول وإنما ترتكز على مفهوم توسعي عدواني يرمي الى ترسيخ عدوانهما وفرض أمرهما الواقع بقوة السلاح .

(السيد شهيد ، الجمهورية العربية السورية)

إن هذا التحالف الآثم بين جنوب افريقيا واسرائيل يزداد وثوقا ودعما يوما بعد يوم ، إذ بلغ في الآونة الاخيرة مستويات رسمية عالية وعلنية لم يسبق لها مثيل . ففي العاشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم قام دي كليرك برفقة وفد كبير ضم وزير خارجيته بوتا بزيارة رسمية لتل أبيب لمدة ثلاثة أيام اجتمع خلالها مع كبار المسؤولين الاسرائيليين .

وخلال هذه الزيارة اعترف وزير خارجية بريتوريا بوتا بأن الطرفين تعاونا في المجال العسكري حتى عام ١٩٨٧ . لكن منذ ذلك التاريخ ادعى أنه "لم يوقع أي عقد عسكري" . وادعى أيضا "أن علاقاتنا لن تقوم على أساس تعاون عسكري ، بل على أساس التبادل الاقتصادي والتجاري والصناعي" .

أما حكام تل أبيب فقد ادعوا أيضا بدورهم أنهم لم يوقعوا أي اتفاق عسكري جديد مع جنوب افريقيا منذ عام ١٩٨٧ عندما زعموا أنهم جمدوا علاقاتهم مع جنوب افريقيا ، بيد أنهم أكدوا التزامهم بالاتفاقيات التي وقّعت قبل هذا التاريخ والتي تنتهي حسب زعمهم في نهاية العام المقبل . وتقدر صحيفة "هآرتس" الاسرائيلية القيمة السنوية للتعاون العسكري بين النظامين نقلا عن خبراء امريكيين بحوالي ٨٠٠ مليون دولار .

وفي ختام الزيارة عقد دي كليرك مؤتمرا صحفيا بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ رفض فيه الاشارة الى التعاون بين النظامين في المجال العسكري والنووي . وعن المساعي التي تقوم بها حكومة بريتوريا لكسر طوق العزلة المفروضة حولها نتيجة سياستها العنصرية قال دي كليرك "ليس هناك تضارب مصالح بين إقامة علاقات جيدة مع العالم العربي والعلاقات الموجودة منذ مدة طويلة مع الدولة العبرية" .

وبطبيعة الحال فإن الايام القادمة سوف تكشف بلا ريب حقيقة الاتفاقيات التي وقعت أو ما بدأ يظهر من نتائجها من تطور في العلاقات بين النظامين .

وفي ضوء هذه الوقائع والاعترافات عن مدى التلاحم الجذري بين النظامين في بريتوريا وتل أبيب يقف المرء حائرا أمام جراءة وصفاقة ممثل اسرائيل الذي عندما قرر أن يساهم في مناقشة عن الفصل العنصري بغية ذر الرماد في العيون ، ألقى خطابا بأسلوبه المعهود الملئ بالخداع والتشويه والتزوير الى درجة يحسده عليها غوبلز . فالاغلبية الافريقية صاحبة الارض والثروة أضحت في نظره مجرد : "طائفة" تماما كما يشير الى الشعب الفلسطيني بالفلسطينيين العرب ، وإلى الأراضي العربية المحتلة بكلمة "مناطق" وهي كلمة استخدمت بادئ الأمر في جنوب افريقيا العنصرية للتمييز بين مواطني الدرجة الاولى وبين الذين ليسوا مواطنين . والصهيونية التي كرس حقيقتها القرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) أضحت في نظره "تستخدم كنموذج لكثير من حركات التحرر" . وإن هذا الممثل الذي دأب لسنوات طويلة يؤكد عدم وجود علاقات عسكرية مع جنوب افريقيا بل علاقات اقتصادية ضئيلة نسبيا (A/45/PV.57) نراه البارحة وبرياءته المعهود يحاول أن يصور لنا كما لو أن علاقات اسرائيل مع جنوب افريقيا قد وصلت الى حد تبادل الزيارات عالية المستوى بين ليلة وضحاها وأن مثل هذه العلاقات في الأوضاع الراهنة أصبحت أكثر من طبيعية متناسيا كعادته قرارات الأمم المتحدة العديدة .

إن هذا التعاون الذي لم يعد ممثل اسرائيل يجد حرجا في الحديث عنه لا تستقيم مواجهته بالصمت ، ولا تخفف من مخاطره ومدلولاته الشعارات الطنانة الرنانة التي اعتاد ممثلو هذا النظام العنصري إطلاقها من هذا المحفل حول حقوق الانسان والمساواة والعدالة والديمقراطية وما إلى ذلك . إن هذه العواطف المجانية لأشقائنا الافارقة والدعم الحقيقي لحكومة جنوب افريقيا العنصرية تؤكد عجز هذا النظام العنصري عن الخروج من دائرة المصالح العريضة التي تربطه بنظام بريتوريا العنصري وعن المشاركة الفعالة مع بقية أعضاء المجتمع الدولي في تنفيذ ما أجمعوا عليه حول سبل القضاء على أبشع جريمة بحق الانسانية والالتزام بالفعل لا بالقول بحقوق الانسان والعدالة والمساواة .

(السيد شهيد ، الجمهورية العربية السورية)

ويكفي للدلالة على ما نقول أن نستذكر معا أنه ليلة العشرين من آذار/مارس ١٩٩٠ كان العالم كله فيما يبدو يحتفل باستقلال ناميبيا ، وقد وجهت الدعوة الى كل الدول الاعضاء في المنظمة لحضور المناسبة ما عدا اسرائيل . وهل لنا أن نسأل عن السبب في هذه الاهانة ؟

بالرغم من إلغاء الدعائم التشريعية الاساسية لنظام الفصل العنصري البغيض فإن هذا النظام البغيض من الناحية العملية لا يزال قائما بكل تشعباته ، إذ لا تزال الاغلبية الافريقية محرومة من حقوقها المشروعة لاسباب عنصرية بحتة .

وكما جاء في التقرير الاولي لفريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي ، فإن :

"نظاما معقدا مثل الفصل العنصري الذي أوجد نظاما منهجيا ومؤسسيا للتمييز العنصري ، لا يمكن الغاؤه بمجرد اصدار تشريعات . اذ يجب القيام بأكثر من ذلك بكثير على المستويات الاقتصادية والتعليمية والسياسية ، وفيما يتعلق بالهياكل الادارية . ومجتمع جنوب افريقيا ككل يواجه مهمة ضخمة هي مكافحة مناخ التعصب العنصري والتمييز الذي ترتكز عليه الحياة العامة بمختلف مستوياتها" . (A/46/401 ، الفقرة ٣٦)

وفي ضوء ذلك ، سيكون من قبيل الخداع التام للنفس النظر الى الحالة السائدة في جنوب افريقيا بوصفها تعبيرا عن نهاية الفصل العنصري البغيض . فالاغلبية الافريقية لا تزال تحتاج الى بذل تضحيات كبيرة للوصول الى أهدافها المشروعة . إن عملية تجميل صورة النظام العنصري هدفها الاساسي كسر طوق العزلة المفروضة دوليا على حكومة دي كليرك في جنوب افريقيا . فمنذ أن أعلن دي كليرك عن نيته في الغاء قوانين الفصل العنصري ، سارع عدد قليل من الدول برفع الجزاءات ، الامر الذي يشكل انتهاكا لإعلان الامم المتحدة الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ذلك أن مستوى التغييرات التي حدثت الى الآن لم يتعمق بعد ، ولم يصل الى نقطة اللاعودة .

ولا يسعنا في هذا الصدد إلّا أن نعرب عن قلقنا ازاء تزايد الميل نحو رفع الجزاءات رفعا سابقا لأوانه ، فهذا من شأنه أن يزيل الضغط على حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وهو أمر ثبت أنه لا بد منه لتأمين وضع حد للفصل العنصري البغيض تشريعيا وعمليا ، واقامة جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية .

ولهذا السبب ما زالت بلادي سورية تتمسك بموقفها المتمثل في أنه ينبغي للمجتمع الدولي ، الآن أكثر من أي وقت مضى ، أن يبقي على التدابير الدولية ، بما في ذلك الجزاءات ، ضد نظام جنوب افريقيا العنصري .

(السيد شهيد ، الجمهورية العربية السورية)

وكما يبدو ، فإن حكومة دي كليرك ستبقى على تباطئها باتجاه تفكيك النظام العنصري ، وباتجاه تحقيق تسوية مع الأغلبية الافريقية ، مقابل العمل باتجاه استكمال كسر طوق العزلة المضروبة دوليا حولها ، لرفع العقوبات المفروضة عليها .

ختاما ، إن بلادي سورية ، وهي إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الامم المتحدة ، تؤكد من جديد دعمها ووقوفها الراسخ الى جانب الأغلبية الافريقية المناضلة ، في كفاحها المشروع ضد أبشع جريمة بحق الإنسانية .

إننا على اقتناع بأن جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري سائرة لا محالة الى الزوال . وها قد وجدت الكاتبة نادين غورديمير التي تنتمي في اللون واللغة ، وحتى في السلوكية اليومية ، الى الاقلية البيضاء ، أن الحياة ضيقة ، بل ومعدومة ، اذا ما حافظت على هذا الانتماء وتمسكت به ؛ فاكتشفت الطريق . فكانت البداية التخلي عن الانتماء وعن التمييز العنصري ، وحملت بعفوية التجربة الجماعية للأغلبية الافريقية ، بكل مصاعبها وعذاباتها وتطلعاتها .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط الأعضاء علما بأن الجمعية العامة عصر غد ، بالاضافة الى نظرها في البند ٣٩ من جدول الاعمال ، "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين" ، والبند ٣١ من جدول الاعمال ، "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" ، والبند ٣٤ من جدول الاعمال ، "التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية" ، والبند ٤٠ من جدول الاعمال ، "مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا" ، ستنظر أيضا في تقرير للجنة الثانية بشأن البند ١٢ من جدول الاعمال ، "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" بصفته البند الاول .

البندان ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/46/44)

(ج) تقارير الامين العام (A/46/499 ، A/46/507 ، A/46/648)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/643)

(هـ) مشروع القرار (A/46/L.31)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الامين العام (A/46/561)

(ب) مشروع القرار (A/46/L.25)

السيد ووكر (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تعهدت حكومة جامايكا أمام الجمعية العامة عام ١٩٦٣ ، أي بعد عام واحد من حصولها على الاستقلال وانضمامها الى عضوية الامم المتحدة ، بأن تتعاون جامايكا مع أصدقائها في افريقيا ، بقدر استطاعتها ، على ازالة نظام الفصل العنصري المشين من القارة التي أتى منها معظم اسلافنا . واليوم ، وبعد مضي ٣٨ عاما ، بدأ الدليل يظهر ، في نهاية المطاف ، على أن النضال الطويل المرير الذي خاضته الاغلبية المقهورة لشعب جنوب افريقيا ، بدعم من المجتمع الدولي ، سيفضي الى تفكيك أوصال الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا .

ومنذ أن تقلد الرئيس دي كليرك منصبه ، كان هناك تقدم صوب تغيير المجتمع في جنوب افريقيا . وقد اكتسبت عملية التغيير زخما باطلاق سراح نيلسون مانديلا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وقد تشرفنا بالاستماع الى هذا الزعيم المرموق الشجاع البارز في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ومرة أخرى ، أمس ، في هذه الجمعية . وفي تموز/يوليه من هذا العام ، كان لجامايكا حكومة وشعبا شرف وفخر الترحيب بقدوم نيلسون مانديلا

اليها . لقد مكنتنا هذه الزيارة التاريخية من أن نعرب عن اعجابنا الشديد بهذا الرجل العظيم حقا واعزازنا له ، وأن نؤكد له شخصيا دعمنا القوي والمستمر للجهود التي يبذلها للقضاء على الفصل العنصري عن طريق المفاوضات السلمية .

لقد أوضح لنا بالأمس رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، في خطاب مؤثر شامل رؤيته لجنوب افريقيا الجديدة البازغة ، والحالة السياسية والاقتصادية الحاضرة في بلده ، وطبيعة الدعم الاضافي المطلوب مستقبلا من المجتمع الدولي بالنسبة للجزاءات والتحول الاقتصادي والاجتماعي في جنوب افريقيا ، والشروط المسبقة للقضاء على نظام الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري حقا في جنوب افريقيا .

ترحب حكومتي بالتطورات التي توجت هذا العام بالغاء التشريع الذي كان يشكل الاطار الرسمي لنظام الفصل العنصري وركائزه الاساسية . وقد لاحظنا التقدم الذي تم احرازه في الوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ، والمعتمد بتوافق الآراء في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ونرحب بصفة خاصة بالاتفاق الذي وقّع عليه كل من حكومة جنوب افريقيا ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والذي سيؤدي ، على ما نأمل ، الى إعادة توطين كل المنفيين السياسيين . وقد طلب السيد مانديلا في خطابه عون المجتمع الدولي في هذا الصدد .

ولكننا نأسف أن هذا التقدم قد أعاقه العنف المتصاعد الذي يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا لعملية التغير والإعداد للمفاوضات . فقد تزايد العنف الذي تتعرض له أساسا الغالبية السوداء ، على الرغم من التوقيع على اتفاق السلام الوطني من جانب الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية انكاثا في أيلول/سبتمبر . ومن المأمول فيه أن تفي الحكومة بالتزاماتها باجراء تحقيقات محايدة بشأن مصادر العنف ، وألّا يسمح للعنف باحباط الترتيبات الجارية لإجراء المفاوضات .

إن برنامج الاصلاح الدستوري المقترح من قبل الرئيس دي كليرك ، مع أنه لم يف حتى الآن بالهدف النهائي المتمثل في إقامة ديمقراطية نيابية ، يوفر ، على الاقل ، أساسا للبدء بالمفاوضات . وإننا نرحب بالتقدم المحرز في الإعداد لهذه المفاوضات ، ويسعدنا تشكيل الجبهة الوطنية الموحدة التي تضم حوالي ٩٠ منظمة من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، تعهدت في اجتماعها المنعقد في دوربان في تشرين الاول/ اكتوبر بالعمل سويا لانتهاز هذه الفرصة التاريخية لضمان إقامة الديمقراطية على وجه الاستعجال ، ودعت الى عقد مؤتمر تشارك فيه كل الاحزاب للشروع في العملية المفضية الى إنشاء جمعية تأسيسية تنتخب ديمقراطيا للاشراف على نقل السلطة . ويسعدنا أن نلاحظ أن العملية قد تقدمت خطوة هامة أخرى في اجتماع عقد في جوهانسبرغ استكملت فيه الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي والاحزاب السياسية الاخرى الاعمال التحضيرية لعقد مؤتمر من أجل جنوب افريقيا الديمقراطية ، في ٢١ - ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

لقد استجابت بعض البلدان للتغيرات التي طرأت وللتطورات الايجابية التي حدثت ، برفع الجزاءات عن جنوب افريقيا بدرجات متباينة . ونحن نعتقد أن بعض هذه الخطوات سابقة لأوانها ، ونؤيد ، بطبيعة الحال ، النهج المتوازن والمدروس الذي اعتمده رؤساء حكومات الكمنولث في اجتماعهم الاخير في هراري . واعترافا بالدور الحاسم الذي لعبته الجزاءات في تحقيق التغيرات التي حدثت حتى الآن ، فقد وافقوا على مواصلة استخدام وسائل ضغط فعالة لضمان التوصل الى نتيجة نهائية ناجحة للنزاع في جنوب افريقيا ، مع الربط بين أي تغيير في تطبيق فئات مختلفة من الجزاءات وبين اتخاذ خطوات حقيقية وعملية لإنهاء الفصل العنصري .

وتسليما بالتغيرات التي طرأت حتى الآن ، تم الاتفاق على وجوب رفع الحظر فورا عن الجزاءات المفروضة "على مستوى الاهالي" في مجالات مثل الروابط الثقافية والرياضية ، والسياحة والاتصالات الجوية . وفي مجال الرياضة الدولية ، وهو مجال اضطلعت جامايكا فيه بدور أساسي في عزل جنوب افريقيا ، تفاءل رؤساء حكومات الكمنولث بالتقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا في نشأة حركة رياضية موحدة وغير عنصرية في جنوب افريقيا . واتفقوا على مواصلة تشجيع هذه التطورات ، وتقديم المساعدة عند الاقتضاء . واتفق رؤساء حكومات الكمنولث أيضا على ضرورة رفع القيود المفروضة على رياضة بحد ذاتها ، رهنا بثلاثة شروط هي التأييد الرسمي لانجاز الوحدة ، وقبول تلك الرياضة من جديد في الاتحاد الدولي المعني ، وموافقة المنظمة الرياضية غير العنصرية المختصة داخل جنوب افريقيا على المشاركة .

أما فيما يتعلق برفع الجزاءات الاخرى فقد تم الاتفاق بشكل واسع النطاق على المراحل التالية : ترفع تدابير التجارة والاستثمار عندما يتم الاتفاق على آليات انتقالية ملائمة تتيح لجميع الأطراف المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المفاوضات ؛ لا ترفع الجزاءات المالية - وهي أكثر الجزاءات فعالية - إلّا في حالة التوصل الى اتفاق بشأن نص دستور ديمقراطي جديد ، ما لم يتفق بشكل متبادل على ترتيبات مخالفة ؛ وأخيرا ، ينبغي الابقاء على الحظر المفروض على الاسلحة الى حين قيام حكومة

جديدة لما بعد الفصل العنصري على أسس وطيدة ، تتمتع تمتعا كاملا بالسيطرة والمسؤولية الديمقراطية .

إن النهج الذي يتخذه رؤساء حكومات الكمنولث ازاء الجزاءات يتسق مع نهج اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فاللجنة في تقريرها تبين أن الفصل العنصري لن يعلن موته إلاّ بعد اتخاذ ترتيبات انتقالية ووضع دستور جديد وإقامة حكومة جديدة بعد اجراء انتخابات حرة ونزيهة . كما توصي اللجنة بضرورة أن يستمر المجتمع الدولي في ممارسة الضغوط على نظام جنوب افريقيا ، وأن يقترن طابعها المحدد بالتطورات التي تحدث في هذا البلد ، وكما ينظر اليها اجمالا ، ووافقت أيضا على أن رفع الجزاءات عشوائيا سابق لأوانه وأنه يحرم المجتمع الدولي من نفوذه وقدرته على المضي قدما في عملية المفاوضات .

وقد أكد السيد مانديلا بقوة يوم أمس على أهمية هذا النهج التدريجي حيال الجزاءات . وأكد على الحاجة الى استمرار الضغوط الدولية ، وحث على عدم رفع الجزاءات إلاّ في حالة احراز تقدم فعلي داخل جنوب افريقيا .

ونظرا لان قوة الضغوط الدولية هي التي ساعدت على احداث تغيير في جنوب افريقيا ، فلنستمر في ممارسة الضغط حتى نحقق هدف استئصال الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا حرة ديمقراطية غير عنصرية تنعم بالرخاء .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نجتمع مرة أخرى في دورة عادية للنظر في البند المتعلق بسياسات الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . لقد أدرج هذا البند لسنوات طويلة على جدول أعمال الامم المتحدة ، وعاما بعد عام يتناوله المجتمع الدولي بحماس وعزم متجددين . فالمجتمع الدولي يشعر بمسؤولية خاصة عن مساعدة شعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الفصل العنصري . وتؤكد المشاركة النشطة للوفود في مناقشات هذا العام هذه الملاحظة . وفي واقع الامر ، ينظر المجتمع الدولي بفارغ الصبر اليوم الذي يتمتع فيه مواطنو جنوب افريقيا ، بغض النظر عن عرقهم ، بالمساواة والعدالة وكل الحقوق السياسية ، وهو مصمم على المساهمة في تحقيق هذه الطموحات .

منذ اجتماعنا الاخير في هذه الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، تم احراز تقدم كبير في عملية إنهاء الفصل العنصري ، والشروع في مفاوضات بشأن وضع دستور جديد . ومن المعالم البارزة في هذه العملية الغاء قوانين الفصل العنصري الاساسية ، أي قوانين الاراضي وقانون مناطق الفئات وقانون تسجيل السكان ، وكذلك تعديل قانون الامن الداخلي . ومع أن الآثار العملية لإلغاء هذه القوانين لا تزال محدودة على ما يبدو ، فإن الغاءها حرم النظام البغيض القائم على التمييز العنصري من دعائمه الرئيسية .

إن اعتماد دستور جديد يفتح الطريق أمام قيام جنوب افريقيا الحرة والديمقراطية وغير العنصرية ، سيكون خطوة حاسمة لتقطيع أوصال الفصل العنصري . وينبغي أن تستفيد كل القوى السياسية في جنوب افريقيا بالكامل من الامكانيات المتاحة ، وكذلك من دعم المجتمع الدولي ، لتحويل هذا البلد الى مجتمع ديمقراطي وغير عنصري حقا . وفي هذا الاطار ، نرحب بعقد مؤتمر للجبهة الوطنية ، الجبهة الموحدة ، في شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي . ويعد النهج المشترك تجاه العملية الدستورية ، الذي توصل اليه المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين واتحادات العمال والمنظمات الاخرى ، والتقاء وجهات نظر القوى السياسية الرائدة بشأن المبادئ الاساسية للدستور الجديد ، خطوات قوية مبشرة بالآمال . ونأمل أن تعقد قبل نهاية عام ١٩٩١ اجتماعات جميع الاطراف المعنية لبدء المفاوضات بشأن القضايا الدستورية والترتيبات الانتقالية . ويعد انعقاد الاجتماع التحضيري لمؤتمر جنوب افريقيا الديمقراطية في الاسبوع الماضي أعظم خطوة مشجعة في هذا الاتجاه .

ولا يزال استمرار العنف السياسي مصدرا للقلق العميق . ويعد هذا العنف عقبة كأداء في طريق تهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات بشأن دستور جديد ، وعائقا أمام الممارسة الحرة للنشاط السياسي . وهو مشكلة خطيرة ستؤثر على مستقبل جنوب افريقيا في طريقها نحو تعميم الطابع الديمقراطي . وتبين المعلومات التي قدمها الامين العام في تقريره المرحلي الثاني بجلاء تام خطورة الحالة . فهناك ٠٠٠ ٣ شخص قد قتلوا في الفترة ما بين تموز/يوليه ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ١٩٩١ ، و ٠٠٠ ٤٥ شخص شردوا نتيجة للعنف . ورغم أن الحكومة قد أعلنت عن مجموعة من التدابير لكبح العنف ، نعتقد أن سلطات جنوب افريقيا ينبغي أن تتخذ موقفا حاسما في هذا الصدد لضمان نجاح العملية التي بدأت . إن اتفاق السلام الوطني الذي وقّعه ٢٣ حزبا سياسيا ومنظمة سياسية ، بما فيها سلطات جنوب افريقيا ، وكذلك المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين ، يعتبر أهم تطور لإنهاء العنف . وإن تنفيذه الفعال سيكون حاسما في توفير الثقة المتبادلة التي تعتبر من الشروط الاساسية المسبقة لوضع اطار للتغيير السلمي .

ويساورنا القلق لأن اطلاق سراح السجناء السياسيين لا يزال يشكل مصدرا للخلاف في المناقشات فيما بين القوى السياسية للبلد . وبينما أطلق سراح عدد كبير من السجناء السياسيين ، فليس هناك توافق في الآراء حول ما اذا كان قد أطلق سراح جميع السجناء السياسيين . ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في مجال تعريف السجناء السياسيين . وتعد قضية اطلاق سراح السجناء السياسيين من العناصر الاساسية في اعلان الامم المتحدة لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري وكذلك في محاضر غروت شور وبريتوريا . وتتطلب هذه القضية ايلاءها اهتماما خاصا واعطاءها أولوية بين الموضوعات التي ينبغي معالجتها . ونعتقد أن الاجراء الذي عرضه الامين العام في تقريره (A/45/1052) والذي يدعو الى وضع ومراجعة قائمة واحدة للمحتجزين السياسيين المزعومين ، واحالة الحالات المتنازع عليها الى مجموعة من الخبراء المستقلين ، يمكن أن يكون خيارا واقعيا .

ولكن الصورة ليست قاتمة تماما . وإننا نرحب بتوقيع مذكرة التفاهم بين سلطات جنوب افريقيا ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، التي ستعتبر بداية حقبة جديدة في هذا البلد ، اذا تم تنفيذها بالكامل . وهذا سيؤدي الى العودة المبكرة للمنفيين واللاجئين .

لقد أدان المجتمع الدولي دوما الفصل العنصري باعتباره عزلا عنصريا مؤسسيا يتنافى مع جميع القيم الإنسانية الاساسية والعالمية . ولقد أكدنا دائما على أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ولا بد من تقطيع أوصاله . ولقد طالبنا بتحقيق هذا الهدف بالوسائل السلمية . واليوم ، يحق لهذه الجمعية أن تفخر بحق وهي ترى أن نداءاتها التي ظلت ترددها منذ أمد طويل قد وجدت صداها أخيرا في جنوب افريقيا ، وأن إنشاء جنوب افريقيا غير العنصرية والديمقراطية والحرة في طريقه الى التحقيق .

وقد كان رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، سعادة السيد ابراهيم غمباري ، محقا عندما أكد في بيانه الاستهلالي بأن هناك حاجة ملحة لأن يبقي المجتمع الدولي قضية الفصل العنصري قيد نظره ، وأن يظل يقظا في العملية السياسية . بل ان

القائمة الطويلة من المتكلمين أثناء مناقشتنا طوال ثلاثة أيام تبين الاهتمام البالغ والدائم من جانب المجتمع الدولي بتحقيق نتيجة ناجحة للعملية السياسية الجارية . ونحن واثقون بأن المجتمع الدولي سيواصل دعم جميع التطورات المشجعة التي تفضي الى بناء مجتمع جديد في جنوب افريقيا يضمن لكافة أفراده نفس الحقوق والحريات الاساسية . ونعتقد كذلك أن المجتمع الدولي لن يفوته تهنئة جميع الاطراف المعنية على ما تحلت به من واقعية وشجاعة من أجل دفع العملية المؤدية الى إنهاء الفصل العنصري الى الابد .

السيد خمسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ أصبح نظام الفصل العنصري مؤسسة رسمية ، ضاعفت الامم المتحدة من جهودها لتعبئة الدعم الدولي لإنهاء ذلك النظام البغيض الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا . وقد حققت المنظمة نصرا تاريخيا في ذلك النضال من أجل كرامة الإنسان ، والعدالة والحرية ، عندما اعتمدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بتوافق الآراء الإعلان الشامل المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي وضع المبادئ ، وبرنامج العمل والمبادئ التوجيهية التي ينبغي اتباعها في عملية التفاوض ، بغية التوصل الى تسوية سياسية لمسألة جنوب افريقيا . وبالاضافة الى ذلك ، من دواعي الارتياح أن نلاحظ أن الإعلان وبرنامج عمله قد أعيد تأكيدهما بقرارات اتخذت بالمثل ، بتوافق الآراء ، في أيلول/ سبتمبر وكانون الاول/ديسمبر من السنة الماضية .

ومن الواضح أن المسألة الاساسية المطروحة الآن ليست أن نعرف ما اذا كانت قوانين الفصل العنصري في جنوب افريقيا ستختفي أم لا ، ولكنها تتعلق بإنشاء جنوب افريقيا الموحدة وغير العنصرية والديمقراطية التي يتمتع فيها كل فرد بنفس حقوق المواطنة والجنسية على قدم المساواة ، ويكون لكل فرد الحق في المشاركة في حكم البلد وادارته على أساس حق الاقتراع العام .

واليوم ، لا تزال امكانية قيام جنوب افريقيا الجديدة تبدو حقيقية أكثر من أي وقت مضى . وأن التقرير المرحلي الثاني للامين العام عن تنفيذ إعلان الامم المتحدة ، الوارد في الوثيقة A/45/1052 ، يشجعنا على أن نواجه المستقبل ببعض التفاؤل الذي تأكد أيضا من خلال الكلمات التي قالها بالامس من على هذه المنصة ذاتها ، السيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . لقد كانت الاحداث والتغييرات الاخيرة ، وأهمها الغاء المجموعة الاخيرة من القوانين تعتبر أساس الفصل العنصري ، ألا وهي قوانين الاراضي ، وقانون مناطق الفئات وقانون تسجيل السكان ، معالم هامة على طريق القضاء الكامل على الفصل العنصري . وقد أزيلت هياكل قانونية هامة للفصل العنصري ، وفقا لما ذكرته سلطات جنوب افريقيا ، التي أعلنت :

"إنه قد ألغي أكثر من مائة قانون ولائحة تمييزية في خلال الاثني عشر شهرا الماضية" . (A/45/1052 ، الفقرة ٥٧٣)

واتخذت بضعة تدابير لازمة لتهيئة مناخ مفض للمفاوضات بالاضافة الى مبادرات السلام . وأطلق في العام الماضي سراح أكثر من ألف من السجناء السياسيين ، على الرغم من أنه لا يزال مئات من السجناء السياسيين في السجون . ووفقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه بين حكومة جنوب افريقيا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، يسري الآن العفو العام الذي يضمن عودة المنفيين السياسيين الى أوطانهم . إن حماية حقوق الإنسان في جنوب افريقيا الديمقراطية المقبلة تلقى تأييدا بتوافق الآراء .

هناك حادث هام آخر ، هو توقيع اتفاق السلم الوطني بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وهو سيسمح قريبا بعقد مؤتمر متعدد الاحزاب في جو من الثقة والامن . وبايجاز ، يسود الآن مناخ من النشاط السياسي المؤاتي لعقد هذا المؤتمر الذي من شأنه أن تشارك فيه جميع الاحزاب والجماعات السياسية للتفاوض بشأن دستور جديد .

لذلك يرى وفد بلادي أن التغيرات الايجابية الاخيرة التي حدثت حتى الآن توفر أساسا متينا يكفي لاستمرار التقدم صوب الازالة الكاملة لذلك النظام ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لجميع الجهود السلمية التي يمكن أن تسهم في تحقيق ذلك الهدف النهائي .

بيد أن هناك عقبات كثيرة تعترض طريق الخلاص ، كما يتضح من تقرير الامين العام . فتنفيذ التدابير التي وردت في الإعلان يستغرق وقتا طويلا وتلاقي العملية ، في الشهور الاخيرة ، صعوبات خطيرة . وترتكب على نحو مستمر أعمال العنف بين الاحزاب في البلدات ويسود مناخ زعزعة الاستقرار يتعارض بشدة مع جو الامل الذي أنشأه الغاء قوانين الفصل العنصري . وتؤكد التقارير بقلق عميق أن :

"... موجة العنف التي اجتاحت البلد أثناء هذه الفترة كانت بمثابة امتحان عسير للثقة وعقبة كؤودا أمام الحوار السياسي الناشئ" . (A/45/1052 ، الفقرة ٦)

ولئن كنّا نعترف بالغاء أهم قوانين الفصل العنصري ، فإن الامين العام يشير الى أن :

"... المواقف والممارسات التي اقترنت بها ، فضلا عن نتائج تلك القوانين ، ما زالت قائمة" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٨)

وأكد بحق أنه من جرّاء حالات التأخير في تنفيذ التدابير الضرورية المتوخاة والمتعلقة بتهيئة مناخ صالح للمفاوضات :

"... حدثت توترات ... كما نشأت أزمة ثقة في الهياكل الحكومية ... ولا سيما فيما يتصل بالسجناء السياسيين والمنفيين ، وكذلك من جرّاء ما لوحظ من عدم فعالية الرد على أعمال العنف وما اكتشف من حدوث تمويل سري لبعض المنظمات" . (المرجع نفسه)

تمر جنوب افريقيا اليوم بفترة ضعف سياسي شديد وبتوفر آفاق التغيير الحقيقية لم تكن هذه الحالة السياسية الجديدة نتيجة للرغبة الذاتية لنظام بريتوريا بمقدار ما كانت نتيجة للحقائق الموضوعية المتمثلة في النضال الذي تشنه القوى المناهضة للفصل العنصري داخل البلد وعلى المستوى الدولي . وفي الوقت الذي تبدد فيه بوادر الأمل في قيام عهد جديد في جنوب افريقيا من الوهم في رأي وفدي أن نعتقد أن رفع الجزاءات يمكن أن يؤدي الى تغير سريع في نظام الحكم هذا من جانب الأقلية البيضاء . من الضروري أن يتوخى المجتمع الدولي المزيد من اليقظة في ممارسة الضغط على النظام ، وبصفة خاصة عن طريق الجزاءات الاقتصادية والمالية ، الى أن يقوم بحق مجتمع غير عنصري .

ويرى وفد بلادي أن التنفيذ الدقيق والكامل لأحكام الاعلان الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة هو الطريق الوحيد لتحقيق ذلك الهدف .

السيد لفويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اثنين وعشرين شهرا بدأت جنوب افريقيا عملا ما كانت تعتقد أنها ستشرع فيه على الاطلاق . وكانت نتيجة هذا العمل مثيرة ومفاجئة في إعلانها . وكانت لها آثار هامة وعنيفة . فهل كان ذلك اشارة الى موت الفصل العنصري الرهيب أم كان ذلك أحد أشكال السراب الذي اشتهر به الجنوب الافريقي ؟

في جانب هام إن جنوب افريقيا اليوم تختلف عما كانت عليه منذ ٢٣ شهرا . فلا تزال بلدا مقسما تقسيما عميقا وممزقا بالنزاع ، ومع ذلك فهو أيضا بلد يمر بتحولات مؤلمة رغم أنها مرتبكة ، ومع ذلك فهي تحولات على أي حال . لقد ألغيت أركان الفصل العنصري ، وقانون مناطق الجماعات وقوانين الأراضي ، وعدل على نحو كبير قانون السكان ومع ذلك لا يزال الفصل العنصري ونتائجه من السمات الراسخة لمجتمع جنوب افريقيا . من المفهوم أن الأمر كذلك ، فمن قال إن مجرد الغاء قوانين الفصل العنصري هو النظير العضوي لقيام فوري وآلي لمجتمع غير عنصري يقوم على المساواة في جنوب افريقيا ؟

وبعقد الاجتماع التحضيري لجميع الأطراف في الاسبوع الماضي للإعداد لعقد مؤتمر خاص بجنوب افريقيا الديمقراطية بعد ثلاثة أسابيع ، فإننا نشعر بالأمل - إن لم يكن بالثقة - في أن عملية المفاوضات الرامية الى إقامة نظام دستوري جديد في جنوب افريقيا ، أوشكت على البدء في القريب العاجل . ومن المشرف للأمم المتحدة أنه يبدو أن القادة في جنوب افريقيا ، بصرف النظر عن الجنس واللون والعقيدة وجدوا أخيرا أرضية مشتركة أصبحوا مستعدين على أساسها ، أو يبدو على الأقل أنهم مستعدون ، للسعي معا الى المستقبل كأمة واحدة وشعب واحد ، لا تتهدده اعتبارات العرق والعنصرية المدمرة .

لقد حان وقت الحقيقة لجميع سكان جنوب افريقيا . إن الفصل العنصري لم ينته لمجرد أن الحكومة قد ألغت القوانين التي كانت تعتمد عليها في فرض سيادتها عدة عقود . وأعمال العنف المستمرة التي تهدد المناطق الحضرية بالموت تذكرنا كل يوم بهذه الحقيقة - إنها تذكّرنا بأن جذور الفصل العنصري تبلغ من العمق حدا ليس من الممكن عنده القضاء عليها فورا بجرة قلم .

لن يزول نظام الفصل العنصري نهائيا إلا تحت ثقل جنوب افريقيا جديدة ، عندما يتحرر سكان جنوب افريقيا جميعهم ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، وبالتالي يتمتعون ، بوصفهم رجالا ونساء أحرارا ، بسلطة وضع نظام أو هيكل سياسي يختارون بحرية العيش في ظله . وهذا ما يجعلنا نعوّل إلى هذا الحد على طابع تحويل جنوب افريقيا القديمة إلى جنوب افريقيا الجديدة . وهذا هو ما يدفعنا للتحرك بنشاط لا يتوقف لبدء المفاوضات بسرعة بشأن إقامة إدارة دستورية ديمقراطية جديدة .

لا يوجد طريق لتحرير جنوب افريقيا سوى وضع دستور لا يقتصر على مجرد تعديل الهيمنة العنصرية من جانب الاقلية ، ولكنه يصمم لاقتلاع الفصل العنصري من جذوره ومحو آثاره من جميع نواحي الحياة في جنوب افريقيا .

وفي هذا السياق ، فإننا مضطرون للحكم على الاقتراحات الدستورية التي أعلنتها أطراف الصراع في جنوب افريقيا في الاشهر القليلة الماضية . هل هذه الاقتراحات مصممة للتخلي عن ماضي الفصل العنصري على نحو واضح ومطلق ونهائي ، أم أنها - كلها أو بعضها - تسعى إلى تأخير أو تأجيل وقوع المحتوم وتعطينا أنصاف حلول لمشكلة جنوب افريقيا ؟ بكل تأكيد نأمل ألا يكون الامر كذلك .

إن ما سعينا اليه على الدوام - وما سعى اليه المجتمع الدولي وناضل من أجله على الدوام - هو إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العنصرية نتيجة لاقتراع جميع البالغين غير المشروع وغير المنقوص . وأحد العناصر الرئيسية من عناصر صيغة الحزب الوطني للمشاركة الديمقراطية هو التحرر من الهيمنة . بعبارة أخرى ، يسعى الحزب الوطني ، وهو الحزب الحاكم في جنوب افريقيا ، للتفاوض بشأن نظام ديمقراطي لا هيمنة فيه ، حتى لو قام هذا النظام على حق الاقتراع للبالغين على أساس صوت لكل فرد . وليس لدينا أي مشكلة بالنسبة لنظام كهذا إلا اذا كان اصطلاح "لا هيمنة فيه" ، في حالة صوت لكل فرد في جنوب افريقيا ، اصطلاح يخفي وراءه شيئا آخر - شيء يقصر عن حكم الاغلبية الذي نتوقعه في ذلك البلد .

إن مشاركة الجميع في العملية الديمقراطية أمر مسلم به في الديمقراطية الحقيقية . فمن حق كل شخص بالغ أن يدلي بصوته وأن يرشح نفسه لأي منصب ، أو يرفض ترشيح نفسه لأي منصب ، أو ينضم الى أي حزب سياسي يختاره أو أن يختار عدم الانضمام الى أي حزب على الإطلاق ، وهلم جرا . بعبارة أخرى ، نحن نفهم أن أية ديمقراطية حقيقية لابد وأن تنطوي على مشاركة الجميع ، لأن الديمقراطية تستند الى الحريات غير القابلة للتصرف في الاختيار والتعبير والمعتقد .

ودون المساس بحق شعب جنوب افريقيا في وضع نظام يتفق واحتياجاته الخاصة ، كما يحددها هو ، فإننا نشعر بالدهشة إزاء التمسك في الاقتراحات الدستورية التي تقدم بها الحزب الوطني بالآثار المنطقية المترتبة على مبدأ صوت لكل فرد ، في إطار جنوب افريقيا . والاقتراح المتعلق بطبيعة السلطة التنفيذية ، كما يتصورها الحزب الوطني ، ينص على ذلك بوضوح . وفحوى الاقتراح هو :

"لا ينبغي للسلطة التنفيذية أن تتكون من حزب واحد بمفرده ، ولكن من أعضاء في عدد من الأحزاب السياسية" .

إن ما يقترح هنا هو أن يحكم جنوب افريقيا الجديدة حكومات ائتلافية تحدد دستوريا بغض النظر عن نتائج الانتخابات الديمقراطية . وينبغي للرئاسة أن تكون جماعية بغض النظر عن نتائج الانتخابات الديمقراطية . ويجب أن ينص الدستور على هذا النظام الجماعي أو الحكومة المتعددة الأحزاب ، لا على انتخابات في حد ذاتها . وليس للأحزاب أن تقرر بمحض ارادتها الائتلاف لتشكيل حكومة وحدة وطنية ، فالدستور يجب أن يملي عليها ذلك ، بغض النظر عن نتائج الانتخابات القائمة على أساس صوت لكل فرد .

إننا نعي تماما حقيقة أن هذه الاقتراحات قد لا تعدو أن تكون مجرد مادة للنقاش قبل التفاوض ولدى الجلوس الى مائدة المفاوضات . ويحدونا الأمل أن لا تكون جامدة لا يمكن تغييرها ، بل أن تكون مواقف متطرفة تفاوضية لحزب سياسي يخشى أن يفقد السلطة في نهاية المطاف . ولكن يجب أن نقول بتأكيد كاف أنه لا يمكن ايجاد حل نهائي

لمشكلة الفصل العنصري في جنوب افريقيا دون تحقيق حكم الاغلبية بوصفه النتيجة المنطقية لإزالة الطابع العنصري من حق الانتخاب الدستوري في ذلك البلد . أما الحيل الدستورية التي لاتزال تنفي هذه الحقيقية فلن تدوم طويلا .

يحدونا الامل أيضا أن يكون نظام الحكومة الثلاثي ، الذي اقترحه الحزب الحاكم والذي "يأخذ في الحسبان التنوع الغني للسكان في جنوب افريقيا ..." ، أكثر براءة مما يبدو . إذ سيكون من المأساوي إذا تبين أن أخذ التنوع الغني للسكان في جنوب افريقيا بعين الاعتبار حيلة لإدامة الحواجز العرقية والإثنية في مجتمع جنوب افريقيا . إن ما تحتاج اليه جنوب افريقيا الجديدة هو الوحدة والالتحام ، وليس استمرار التجزئة العرقية والاستقطاب العرقي في صور مختلفة .

وفي حين أننا نشعر بالتفاؤل بصورة عامة لما أحرز من تقدم حتى الآن في غضون الاثنين والعشرين شهرا الماضية في عملية ملتوية ومعقدة للتمرين على المفاوضات الدستورية ، فمازلنا نشعر بالالم للعنف الوحشي الذي يرتكب ضد ركاب الطائرات ، والمشاركين في تشييع الجنازات في المناطق الحضرية من جنوب افريقيا على أيدي مجموعة من المجرمين قطّاع الطرق المجهولي الهوية - كما يقال لنا . وحتى في الوقت الذي نثني فيه على حكمة القادة الذين لم يثنهم العنف عن مواصلة الإعداد للمفاوضات ، فإنه يتعين علينا في نفس الوقت أن نحث كلا من حكومة جنوب افريقيا والقادة السود على مضاعفة جهودهم لاجتثاث العنف وتهيئة الظروف للمفاوضات في مناخ هادئ . وتقع على عاتق الحكومة المسؤولية الاولى عن الحفاظ على القانون والنظام ، وأن تؤدي ذلك على نحو يتسم بالكفاءة والإنسانية . وتقع أيضا على عاتق كل زعيم في جنوب افريقيا مسؤولية الاسهام في إيجاد حل للعنف ، لانه لا يمكن لاي حزب أن يستفيد منه .

منذ ستة أسابيع ، تشكلت جبهة وطنية من المحرومين من حق الاختراع ، تضم المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وآخرين . وقد شكلت

الجبهة الوطنية استعدادا لبدء مفاوضات بين جميع الاحزاب . وليس هناك نوايا شريرة وراء تشكيلها . ونحن نرحب بها لاننا نعتقد أن وحدة ضحايا الفصل العنصري حاسمة لكي تكون المفاوضات التاريخية بشأن جنوب افريقيا الجديدة مفاوضات منظمة وهادفة وناجحة في أقصر وقت ممكن . فالجبهة بكل تأكيد ليست كما يدعي الذين يحاولون النيل منها - تجمعا من السود مناهضا للبيض . إننا بحاجة الى وحدة الهدف بين هذا العدد الكبير من الاحزاب السياسية العنيدة ، لكي نتحاشى الغوص على مائدة المفاوضات . لذلك ، فإن المجتمع الدولي ملزم ، بحكم الواجب ، بتشجيع وحدة الهدف هذه .

أخيرا ، لا يمكن إنكار دور المجتمع الدولي في عملية التفاوض برمتها في جنوب افريقيا . ونحن لا نسأل المجتمع الدولي التدخل في المفاوضات - التي هي من شأن شعب جنوب افريقيا وحده - ولكننا نرى أنه لا يمكن للامم المتحدة والمجتمع العالمي ككل التخلي عن شعب جنوب افريقيا وقت حاجته وتركه لخططه غير الواضحة . إن الدعم - الدعم البناء وغير التطفلي - لعملية التفاوض في كل مرحلة من مراحلها أمر ضروري .

ومن المهم أيضا الإبقاء على الضغط طوال تلك العملية وذلك للسير قدما بالمفاوضات ، وبشكل خاص لضمان جعل حكومة جنوب افريقيا تضطلع بالتزاماتها فيما يتعلق بأحداث تغيير حقيقي وجاد في جنوب افريقيا .

وعلى جانبي الخط العنصري الفاصل في جنوب افريقيا توجد قوى متطرفة ومستقطبة تعارض بعناد عملية التفاوض لسبب أيديولوجي أو عنصري أو نحو ذلك . إلا أنه مما ينذر بالغ السوء أن الرئيس دي كليرك ، وهو رجل يتحلى دونما شك بشجاعة وواقعية ، يواجه على الخط العنصري الواقع في جانبه زمرة صغيرة ولكنها شريرة من المتطرفين المعارضين للتغيير الذين قطعوا على أنفسهم العهد باللجوء إلى سلاح العنف اليائس لإجهاض مولد جنوب افريقيا جديدة ، وذلك من أجل الحفاظ على الفصل العنصري . وعلى المجتمع الدولي ألا يترك لهذه العناصر اليائسة أي مجال للشك حول عواقب أعمالها . ولابد من تشجيع الرئيس دي كليرك على مقاومة تلك العناصر ، فضلا عن الاستمرار في الضغط على حكومته كيما لا تستسلم للمخططات الشريرة لتلك العناصر .

السيد كالبيج (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفد سري لانكا أن ينوه بالتقدم المحرز في السنة الماضية في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمد بتوافق الآراء في الجمعية العامة يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

وقد ذكر الأمين العام في تقريره المرحلي الثاني الخاص بتنفيذ الإعلان أنه "خلال الإثنى عشر شهرا الماضية ، ظلت العملية الرامية إلى إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا قائمة ، على الرغم من توقفها" . (A/45/1052 ، الفقرة ٦) . ومع ذلك ، فإن هذا النشاط تأثر باستمرار العنف السياسي .

وتشير تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن الفترة من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ إلى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ إلى التقدم الشامل المحرز في جنوب افريقيا في عملية إنهاء الفصل العنصري وفي المفاوضات بشأن وضع دستور جديد . ومع استنكار العنف الذي أصبح عنصرا من عناصر زعزعة الاستقرار في تلك العملية ، فإن

اللجنة الخاصة تعتبر اعتماد اتفاق السلم الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من جانب سلطات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب انكاثا للحرية وغيرها "قد أنعش الآمال في السلم والمصالح" .

وفي هذا السياق ، ينبغي النظر بقلق بالغ إلى ما تكشف عن استخدام الأموال الحكومية بصورة سرية لدعم بعض المنظمات السياسية ، بالإضافة الى الانباء المتزايدة عن تورط عناصر من قوات الأمن في ارتكاب أعمال عنف . لذا فإن التنفيذ الكامل لاتفاق السلم الوطني بأسرع ما يمكن أمر مستصوب تماما .

ونلاحظ بارتياح التقدم المحرز صوب تهيئة مناخ ملائم للمفاوضات . ويعتبر إطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين السياسيين إلى جنوب افريقيا من الأمور الهامة في هذا الصدد . ومن التدابير الأخرى التي تفضي إلى تهيئة الظروف الضرورية لمناخ المفاوضات : إزالة جميع أشكال الحظر والتقييد على المنظمات والاشخاص الخاضعين للخطر والحرمان من حماية القانون ، وسحب القوات من بلدات السود ، ورفع حالة الطوارئ ، وإلغاء التشريعات التي تستهدف تطويق النشاط السياسي ، ووقف المحاكمات السياسية .

وريثما يتم ذلك ، وبغية اشراك الشعب نفسه في عملية إعادة تشكيل بلده ، ينبغي تهيئة المناخ الضروري الذي تجري فيه المناقشات السياسية الحرة . وهناك ثلاثة عناصر أساسية للمناقشات والانشطة السياسية الحرة ، وهي التحرر من العنف ، وحرية التجمع ، وحرية الصحافة .

ونحن نسلم بأن حكومة جنوب افريقيا أخذت منذ حزيران/يونيه ١٩٩٠ تسن تدابير تشريعية هامة لإزالة القوانين الأساسية للفصل العنصري أو ما يسمى بأعمدة الفصل العنصري . ومع ذلك مازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في تنفيذ تلك التدابير التشريعية التي تم سنها . ولابد من أن يتم هذا التنفيذ دون تأخير .

لقد وضع الإعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات في جنوب افريقيا . كما تم تحديد المبادئ

المتوخاة للدستور الجديد . ونلاحظ أن ممثلي المنظمات السياسية قد انتهوا من الأعمال التحضيرية لمؤتمر رسمي يعقد يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة مستقبل جنوب افريقيا . ويبشر ذلك المؤتمر بأن المفاوضات قد بدأت حقا من أجل إنهاء حكم الأقلية البيضاء .

وقد استمعنا إلى البيان الذي أدلى به السيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي في هذه الجمعية بالأمس . ونحن نرى أن الجزاءات ينبغي أن ترفع على مراحل تكون متناظرة مع التقدم الفعلي صوب تعميم الديمقراطية داخل جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، نشير إلى سياسة فرض الجزاءات على جنوب افريقيا التي اعتمدها اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث المعقود في هراري في شهر تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام . وتؤيد سري لانكا تلك السياسة تمام التأييد .

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن جنوب افريقيا ستحتاج إلى دعم المجتمع الدولي من أجل تنفيذ برنامج التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تسهم في تخفيف النتائج المدمرة المترتبة على الفصل العنصري . وستكون المساعدة مطلوبة لإعادة توطين الأشخاص المنفيين الذين يعودون إلى بلدهم . ولابد أيضا من تلبية احتياجات تنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

ولقد اضطلعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدور تاريخي في عملية إزالة الفصل العنصري من جنوب افريقيا . وعليها الآن أن تتطلع إلى فترة ما بعد الفصل العنصري التي ستتحقق فيها - كما نأمل جميعا - إعادة تنصيب جنوب افريقيا غير المجزأة ، والمتحدة ، والديمقراطية ، واللاعنصرية في مجتمع الأمم .

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن البرازيل - باعتبارها بلدا يضرب بجذوره وجذور روحه الوطنية في التنوع وفي امتزاج الشعوب والأعراق المختلفة الوافدة من كل أرجاء العالم - لتستنكر بشكل قاطع جميع أشكال ومظاهر التعصب العرقي . ويعرّف دستور البرازيل ممارسة العنصرية بأنها جريمة بالغة الخطورة ولا يمكن قبول الكفالة فيها . وعلى ذلك ، ما فتئت البرازيل تضم

صوتها باستمرار على الصعيد الدولي إلى الأصوات العديدة التي تستنكر وتدين الفصل العنصري على مدى العقود القليلة الماضية .

وعلاوة على ذلك إن الروابط الوثيقة - التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية - التي تربط البرازيل بالقارة الافريقية وبالجنوب الافريقي بصفة خاصة ، قد أسهمت في الإدراك المتزايد للحالة التي لا تطاق والتي ولّدها نظام الفصل العنصري القائم على إنكار الحقوق السياسية والإنسانية الاساسية لأغلبية شعب جنوب افريقيا على نحو يتعذر الدفاع عنه .

وفي آب/أغسطس الماضي ، تشرف بلدنا بزيارة قام بها السيد نلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، وكانت هذه الزيارة مناسبة تاريخية . لقد أسر السيد مانديلا للأبد قلوب وعقول الشعب البرازيلي ، بما يتمتع به من مزيج فريد ومثير للإعجاب من الرقة والصلابة في المبدأ . وفي أيلول/سبتمبر ، قام الرئيس فرناندو كولور بزيارة رسمية لأنغولا وموزامبيق وزمبابوي وناميبيا ، موضحا رغبة الحكومة البرازيلية في زيادة تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع بلدان الجنوب الافريقي المشار اليها .

ومع ذلك ، فإن لاهتمامنا الشديد وانشغالنا الخالص بالحالة المتطورة بسرعة في جنوب افريقيا بُعدا إقليميا آخر . فمنذ إنشاء منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي سنة ١٩٨٦ ، أعربت مرارا بلدان المنطقة وجاراتها من افريقيا وأمريكا الجنوبية على الأمل في أن ترحب بجنوب افريقيا الديمقراطية والمتحدة وغير العنصرية في المستقبل القريب ، ضمن مجموعة دول المنطقة .

وتؤمن البرازيل بجدوى منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ، ولا تدخر جهدا في المساعدة على النهوض بأهدافها . وفي هذا الخصوص ، يعرب وفدي عن اقتناعه بأن الادماج المقبل لجنوب افريقيا الديمقراطية والمتحررة من الفصل العنصري في المنطقة أمر مرغوب فيه كثيرا ، لأنه سيسهم بدرجة كبيرة في تعزيز جهودنا المشتركة في منطقة جنوب الأطلسي .

ولذلك ، فإن البرازيل تحدوها آمال عريضة وهي تتابع تطور العملية السياسية في جنوب افريقيا . وحتى الآن ، لاتزال النتائج مشجعة وغير كافية في وقت واحد . ومهما كان الطريق أمام جنوب افريقيا وعرا ومليئا بالعقبات حتى الآن ، فإن هناك مجالا للتفاؤل ، لأن العملية الجارية تبين أن الأحزاب الأكثر تمثيلا قد اختارت السبيل الصحيح لمتابعة السعي نحو مستقبل للبلد أكثر اشراقا وعدالة ، وذلك بوسائل سلمية وعن طريق الحوار والمفاوضات المباشرة .

وفي الأشهر القليلة الماضية ، حدثت مجموعة من التطورات المبشرة بالنجاح ، مما أتاح وجود درجة ما من التوقعات الواضحة . إلغاء بعض القوانين الأساسية للفصل العنصري ، والنشاط السياسي المكشف لبعض المنظمات التي كانت محظورة ، وتوقيع اتفاق السلم الوطني ، وعقد مؤتمر الجبهة الوطنية/الجبهة المتحدة ، والاتفاق بين حكومة جنوب افريقيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن عملية عودة اللاجئين والمنفيين السياسيين إلى جنوب افريقيا ، وتوافق الآراء الواسع النطاق حول وجوب حماية حقوق الانسان وعقد مؤتمر "جنوب افريقيا الديمقراطية" وهو المؤتمر المقرر انعقاده في أواخر هذا الشهر . وهذه جميعا خطوات على الطريق الصحيح ، طريق المفاوضات الصريحة والشاملة من أجل اتخاذ ترتيبات انتقالية تؤدي إلى وضع واعتماد دستور جديد ، والتوصل في نهاية الأمر إلى جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية ، وهو الطريق الذي سيعيد جنوب افريقيا إلى مجتمع الأمم .

وعلى الرغم من التقدم الكبير الملحوظ في جنوب افريقيا ، فلا يوجد شك في أنه لايزال هناك الكثير مما يتعين تحقيقه ، وان العديد من العقبات ، بما فيها العقبات القانونية ، لاتزال تعوق عملية التغيير الجارية . أما أكبر تلك العقبات فهي استمرار العنف السياسي والتعويقات التي تؤثر على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين . ومما يدعو إلى القلق أيضا الكشف عن استخدام أموال عامة سرا لتمويل منظمات سياسية منتقاة .

وتضاف إلى تلك الجوانب كافة ، مسألة أوجه التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي العميقة الجذور ، وهي المسألة التي تحتاج أيضا إلى معالجتها على نحو صحيح ، والتي تؤثر على أجزاء كبيرة من مجتمع جنوب افريقيا ، وتعد من بين أحلك ما خلفته عقود من العزل العنصري والفصل العنصري . وأمام المجتمع الدولي ، في هذا المجال ، دور هام بصفة خاصة ينبغي أن يضطلع به ، وهو دور يلزم زيادته في الوقت الذي تواصل فيه عملية التغيير التقدم على الطريق الذي نأمل فيه جميعا .

ولاريب أن الحالة في جنوب افريقيا مرت بتعديلات هامة منذ اعتماد الإعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي ، وهو الإعلان المعتمد منذ عامين بتوافق الآراء (A/RES/S-16-1) . وسيكون من السابق لأوانه الاحتفال باستئصال الفصل العنصري ، وبالمثل ، سيكون من غير المعقول إنكار وجود تغييرات واضحة بعيدة المدى في جنوب افريقيا . وما كان يبدو من قبل مجرد أحلام أصبح الآن قريبا من الحقيقة مع مضي المفاوضات ، قدما ، رغم توقفها أحيانا .

ولم يكن للعملية الحالية أن تصبح في حيز الإمكان لولا الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي وجهود الامم المتحدة الدؤوبة . وفي هذا السياق ، تجدر الاشادة بوجه خاص باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ورئيسها الذي لا يعرف الكلل السفير ابراهيم غامباري ممثل نيجيريا . والآن ، وكما أشار السفير غامباري ذاته بكل اقتدار في بيانه الاستهلالي ، "ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل منشغلا" بغرض مواصلة ورصد وتقييم التطورات المقبلة في الحالة السياسية بجنوب افريقيا . وفضلا عن ذلك ، يجب على المجتمع الدولي ، كما أكد عدد من الزعماء الديمقراطيين في جنوب افريقيا ، أن يسعى لتحقيق التوازن الصحيح بين الإبقاء على الضغط وتشجيع عملية التغيير بما في ذلك رفع الجزاءات على مراحل بطريقة مدروسة بعناية ومرتبطة على نحو مباشر بتحقيق تقدم فعال على صعيد المفاوضات ، ومستندة إلى ذلك الأساس .

ولم يحدث قط منذ البدء في ادراج مسألة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا في جدول أعمالنا أن أتيحت الفرصة للجمعية العامة أن تناقش هذه المسألة في مواجهة مثل هذه الخلفية المليئة بالتحديات . لقد أخذت عملية إزالة نظام الفصل العنصري ، المعقدة والشائكة في أكثر الأحيان ، تمضي إلى الأمام ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالمفاوضات الرامية الى تعريف الترتيبات الانتقالية والنظام الدستوري الجديد الذي سيعطي حقوقا متساوية لجميع أهالي جنوب افريقيا . والتقدم المحرز حتى الآن يدعو الى التشجيع ، وينبغي أن يحث المجتمع الدولي على أن يعيد تأكيد التزامه وأن يضاعف جهوده لترسيخ التغيير الذي لا رجعة فيه في جنوب افريقيا .

السيد كامونانويري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو أن تسمحوا لي بأن أوجه إشادة في محلها للسفير غامباري ، ممثل نيجيريا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، على رئاسته الفعالة للجنة . وأعرب عن التقدير أيضا لأعضاء اللجنة . فقد بذلوا جهودا محمودة لتعبئة المجتمع الدولي للكفاح ضد الفصل العنصري والكفاح من أجل التحرر في الجنوب الافريقي . ويوفر تقرير اللجنة (A/46/22) تقييما جيدا للتطورات ، وسيكون مفيدا في توجيه الجمعية العامة نحو مسار العمل . وأود أيضا الإعراب عن الامتنان للسفير نياكي ممثل تنزانيا ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، وللسفير هوسليد رئيس اللجنة الاستشارية للبرامج التعليمية والتدريبية لعرضهما تقارير لجنتيهما بوضوح .

ولقد اتخذت الامم المتحدة ، على امتداد السنين ، موقفا مبدئيا ضد العنصرية ، التي يعد الفصل العنصري أسوأ مظاهرها . ومن ثم ، فإن مسالة الفصل العنصري أحد أقدم البنود في جدول أعمالنا . ولقد ثابرت اللجنة الخاصة ، بوجه خاص ، على العمل دون كلل أو ملل في تعبئة المجتمع الدولي التماسا لتأييده لاتخاذ ما يلزم من تدابير سياسية واقتصادية والإبقاء على تلك التدابير وتدعيمها بغية إرغام حكومة جنوب افريقيا على إنهاء الفصل العنصري . والواقع أن تلك التدابير ، مقترنة بكفاح الوطنيين من أبناء ذلك البلد في سبيل التحرر هي التي اضطرت نظام بريتوريا إلى الشروع في اتخاذ خطوات مؤقتة يمكن أن تفضي إلى إزالة جهاز الفصل العنصري .

ومن المهم المضي ببذل جهد متضافر لممارسة الضغط الدولي على جنوب افريقيا . فرفع الجزاءات بصورة عشوائية أو جزافية يمكن بسهولة أن يأتي بآثار عكسية وأن يبدل الحافز لدى حكومة جنوب افريقيا على التفاوض بجدية واخلاص . ذلك أن للجزاءات دورا جوهريا في كفالة نجاح المفاوضات الرامية الى القضاء على الفصل العنصري . ولقد أبرز أمس ، السيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، أهمية الجزاءات الاقتصادية ورغبة شعب جنوب افريقيا في استمرارها . وحري بالمجتمع الدولي أن يلبي نداءه .

ويجدر بنا أن نتذكر أن غايتنا أو هدفنا في جنوب افريقيا هو القضاء على الفصل العنصري وصولا إلى كفالة الاحترام الكامل لحقوق الانسان وإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية . والإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة (القرار دإ - ١٦ ، المرفق) يتضمن المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات وبرنامج عمل . وهو يدعو جميع البلدان والمنظمات الدولية الى التقيد بذلك البرنامج والإبقاء على التدابير القائمة المفروضة ضد جنوب افريقيا إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، داخل ذلك البلد .

ومنذ اعتماد الإعلان منذ عامين ، حدث عدد من التطورات في جنوب افريقيا . ومن أبرز تلك التطورات الإفراج عن نيلسون مانديلا وسجناء سياسيين آخرين ، ورفع القيود عن المنظمات السياسية ورفع حالة الطوارئ . ونحن نرحب بإلغاء قانوني الارض لعامي ١٩١٣ و ١٩٧٣ وقانون تسجيل السكان وقانون مناطق الجماعات ، وهي قوانين سيئة السمعة تشتهر على نطاق واسع بأنها دعائم هيكل الفصل العنصري . ويسعدنا أيضا أنه تم التوصل إلى اتفاق وتجري الاستعدادات لعقد مباحثات متعددة الاطراف نأمل أن تكون ايذانا ببدء المفاوضات بشأن القضايا الجوهرية المتعلقة بوضوح الدستور والترتيبات الانتقالية . تلك هي التطورات الايجابية التي ينبغي أن يشجعها الاعضاء .

إلا أننا نؤيد الملاحظة التي أبدتها اللجنة الخاصة في التقرير والتي جاء فيها ما يلي :

"هناك ، على ما يبدو ، اتجاه للمغالاة في تقدير التطورات الايجابية والتهوين من خطورة المشاكل الباقية" . (A/46/22 ، الفقرة ١١٧)

ويتضح من تقرير الامين العام أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم ، لايزال تحقيق الهدف النهائي أمرا بعيد المنال .

وثمة حاجة ملحة إلى امتثال حكومة جنوب افريقيا على الوجه الاكمل لجميع أحكام إعلانات الامم المتحدة وللاتفاقات التي تم التوصل اليها مع المؤتمر الوطني الافريقي والواردة في محاضر اجتماعات غروت شور المؤرخة أيار/مايو ١٩٩٠ ومحاضر اجتماعات بريتوريا المؤرخة آب/أغسطس ١٩٩٠ . والواقع أن السلطات لم تمتثل تماما للمتطلب الاساسي المتمثل في إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بما فيهم المودعون سجون البانتوستانات ، بل أن النظام انخرط بدلا من ذلك في الاعيب تسويفية بإفراجه عن بعض السجناء السياسيين كجزء من اطلاق سراح سجناء محكوم عليهم في جرائم تخضع للقانون العام . الامر الذي يبعث على الاسف ، لانه يهيئ المجال للمتطرفين من الجناح اليميني لممارسة العنف ضد القوى الديمقراطية ثم المطالبة بمركز سياسي لاعضاء ذلك الجناح .

وأوغندا يساورها قلق بالغ إزاء موجة العنف في جنوب افريقيا التي تسببت في خسائر فادحة في الارواح وجلبت على الاهالي معاناة جمة . وغني عن البيان أن ذلك العنف استهدف أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من القوى الديمقراطية . أما عن المقصد من ذلك فلا يمكن أن يكون سوى زعزعة عملية القضاء على الفصل العنصري الجارية الآن . ويذكر في هذا الصدد أن ما تكشف عن تورط عناصر من قوات الأمن في جنوب افريقيا في أعمال العنف والموقف المنحاز الذي اتخذته الحكومة بتقديمها دعما ماليا سريا لبعض المنظمات السياسية يثير الشكوك في مدى صدقها . وأملنا أن ينفذ اتفاق السلم الوطني المعتمد في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وأن يسهم في وضع حد للعنف . فهذا من شأنه أن يمكن شعب جنوب افريقيا من التركيز على أشد المهام الحاحا ألا وهي إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة .

وأود أن أؤكد على المسؤولية الخاصة المنوطة بحكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق بإنهاء العنف . فكما ورد في تقرير اللجنة الخاصة

"لو أن الشرطة قد اتخذت اجراءات فعالة وغير متميزة لكان من الممكن كبح جماح العنف الذي استمر في اقليم ناتال وفي مدن إقليم ترانسفال" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١٦) وفضلا عن ذلك ، تعد موجة العنف تلك نتيجة مباشرة لسياسات الفصل العنصري .

ومجرد الغاء بعض قوانين الفصل العنصري لا يعني أن الفصل العنصري قد قضي عليه . فذلك الإلغاء لم يمس الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي أنفق الفصل العنصري سنوات في بنائها . ذلك انه بموجب قوانين الأراضي نزعت ملكية ملايين من السود . واقتلعوا من أرضهم وأرسلوا قسرا الى مناطق قاحلة دونما تعويض . ومن ثم ، يتحتم اتخاذ تدابير محددة لتصحيح تلك الأوضاع الظالمة ، من بينها ، وضع برنامج اصلاحي يتعلق بالأراضي ينص على استعادة السود لحقوقهم في الأراضي ووضع ترتيبات لتعويضهم عما وقع عليهم من ظلم فيما مضى . وينبغي أيضا أن تقترن تلك التدابير بإجراءات

ايجابية تستهدف تحرير الاغلبية السوداء بدمجها في الانشطة الاقتصادية والسياسية الرئيسية . أما التقاعس عن ذلك فلا يمكن أن يشكل الاساس لإدامة الفصل العنصري في المجال الاقتصادي بعد تنفيذ ما نسعى اليه من تغييرات سياسية . ومن ثم ، تقدر أوغندا برامج التعليم والتدريب الثنائية والمتعددة الاطراف المعدة من أجل أبناء جنوب افريقيا الذين سيضطلعون بدور حيوي في جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

ونرى أنه من المؤسف أن البعض قد استخدم الخطوات المؤقتة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا كتبرير لتحطيم التوافق الدولي في الآراء حول الجزاءات . فمازال الطريق المؤدي إلى بلوغ الاهداف الواردة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي طويلا للغاية . وبالرغم من وجود بارقة من الامل ، فمازالت العقبات كثيرة جدا ومازال الطريق مفطى بالالغام . ومازلنا في المرحلة الاولى الحرجة من المفاوضات . فالجزاءات هي التي أرغمت نظام الفصل العنصري على قبول مبدأ المفاوضات ، وفي رأينا أن الخوف من الجزاءات هو الذي سيبقي حكومة جنوب افريقيا على طاولة المفاوضات .

ولابد من الإبقاء على الجزاءات حتى تصبح التغيرات عميقة ولا رجعة فيها . بيد أنه لا يمكن اعتبار تلك التغييرات عميقة ولا رجعة فيها إلا عندما يتم التخلص من دستور الفصل العنصري ويستعاض عنه بدستور يتيح مشاركة شعب جنوب افريقيا بأسره على قدم المساواة . ويمكن اعتبار وضع ترتيبات انتقالية تحظى بالاتفاق مؤشرا على حدوث تغيرات عميقة ، ولكن رفع العقوبات بصورة انفرادية لا يؤدي إلا إلى تقويض جهودنا العالمية . وقد حددت لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للجنوب الافريقي التي اجتمعت في أبوجا ، ورؤساء دول وحكومات الكمنولث في اجتماع قمتهم في هراري الطريق بالنسبة لهذا الموضوع . كما وافقت قمة الكمنولث في هراري على أن تربط بين رفع العقوبات وإحراز تقدم ملموس في المفاوضات واعتماد دستور ديمقراطي لجنوب افريقيا .

وينبغي أن تؤكد الجمعية العامة من جديد تأييدها للإعلان ويجب أن ترقى إلى مستوى تأكيدها على أن العقوبات يجب أن تستمر حتى نبلغ هدفنا . ولن يبقي حكومة جنوب افريقيا على طاولة المفاوضات إلا هذه الرسالة الواضحة . وستمضي أوغندا من جانبها دونما أي لبس بالارتفاع إلى مستوى تحقيق ذلك الهدف .

السيد بريتنشتاين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول النوردية الخمس - ايسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلادي فنلندا .

ونحن في البلدان النوردية نتابع باهتمام بالغ التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا على مدى الشهور الـ ١٢ الماضية . لقد حدثت تغييرات أساسية . وتشيد البلدان النوردية بالاتفاق التاريخي الهام على عقد المؤتمر المعني بجنوب افريقيا ديمقراطية لمناقشة مستقبل جنوب افريقيا الدستوري والترتيبات الانتقالية التي تمهد الطريق لمنح الحقوق السياسية كاملة لجميع سكان جنوب افريقيا . وتستحق هذه الخطوات كل الدعم والتشجيع من جانب المجتمع الدولي .

وترى البلدان النوردية أنه من دواعي التشجيع أن حكومة جنوب افريقيا قد وفت بوعدها بالغاء تشريعات الفصل العنصري ، التي تتمثل في قوانين الاراضي وقانون مناطق الجماعات ، وقانون حفظ المرافق العامة المنفصلة - وبالغائها لأساس صرح الفصل العنصري ذاته - وهو قانون تسجيل السكان . ومن ثم ، وباستثناء الدستور نفسه - لم يعد الأساس الرسمي للفصل العنصري موجودا في حقيقة الأمر .

ومجرد الاشارة إلى هذه القوانين يشير في الذهن صور الإهانة الكاملة التي عانى منها كثير من سكان جنوب افريقيا لزمن طويل . كيف يمكن لمجتمع في القرن العشرين أن يعزل ٨٤ في المائة من سكانه في مساحة ١٣ في المائة من أراضيه ، وأن يصنف مواطنيه وحقوقهم طبقا للعرق وأن يحرم المرافق العامة على الغالبية الساحقة من شعبه وكلها أمور يصعب فهمها .

وبينما يتعذر علينا نسيان الماضي القاسي ، فعلينا أن نتطلع إلى مستقبل أزهى لجميع أبناء جنوب افريقيا . وتعتقد البلدان النوردية أن العملية الجارية في جنوب افريقيا لا يمكن عكس اتجاهها الآن . وهناك عقبات عديدة مازالت قائمة ، ولكن جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية ستبرز من بين أنقاض الفصل العنصري .

ومنذ إزالة دعائم الفصل العنصري ، بدأ الاهتمام الدولي ينتقل نحو الحالة الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا . ومازالت حالات الظلم الاجتماعي والاقتصادي التي تسبب فيها الفصل العنصري تتسم بالحدة . وهناك حاجة إلى وضع سياسات اجتماعية واقتصادية تتجاوز مجرد إلغاء التشريعات . غير أن الأولويات في هذا المجال ينبغي أن

يقررها سكان جنوب افريقيا في جنوب افريقيا ذاتها على أساس ديمقراطي . وفي هذا الصدد ، تؤكد البلدان النوردية استعدادها لتأييد الجهود التي تبذل في جنوب افريقيا لاضفاء الديمقراطية ولسد الهوة الاجتماعية والاقتصادية الواسعة التي تسبب فيها نظام الفصل العنصري . ونحن في البلدان النوردية نرصد عن كثب الحالة في جنوب افريقيا حتى يكون في إمكاننا تقدير متى يصبح من الممكن إلغاء تلك الجزاءات التي مازالت سارية في البلدان النوردية .

ومما يدعو إلى الانزعاج الشديد أنه في الوقت الذي تتقدم فيه جنوب افريقيا نحو الديمقراطية ، يتخذ العنف في البلدان أبعادا مخيفة - فهناك ما يزيد عن ٥ ٠٠٠ شخص لقوا حتفهم منذ شباط/فبراير الماضي . وتقع مسؤولية ايقاف هذه الدورة العبثية من العنف أساسا على عاتق حكومة جنوب افريقيا . وينبغي إجراء تحقيق دقيق ونزيه في التقارير التي تدعي بتورط أعضاء من قوات الشرطة والأمن في جنوب افريقيا في التحريض على العنف .

وترحب البلدان النوردية باتفاق السلام الوطني الذي أُبرم في أيلول/سبتمبر حول عدد من التدابير الرامية إلى منع العنف . وينبغي احترام الاتفاق من جانب كل الأطراف المعنية . وعلى جميع الأحزاب والأفراد مسؤولية العمل من أجل السلام . وما لم تتم السيطرة على العنف ، فإن عملية ايجاد مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا قد تتعرض لمخاطر جمة .

لقد قطع السعي نحو إقامة مجتمع أفضل في جنوب افريقيا شوطا طويلا منذ عام مضى . وتأمل البلدان النوردية أن تتمكن هذه الدورة للجمعية العامة مرة أخرى من اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن الجهود الدولية الرامية لمساعدة جنوب افريقيا في مسيرتها نحو مستقبل ديمقراطي وغير عنصري . والمهم أن يُعلن بصوت واحد عن التضامن الدولي تأييدا لعملية المفاوضات الجارية الآن .

السيد آشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أستهل بياني بالاعراب عن تقدير وفدي العميق للسيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني

الافريقي ، إذ شاركنا رؤياه لجنوب افريقيا جديدة في بيانه الذي أدلى به أمس . وأود أيضا أن أعبر عن تقديرنا لبيان السيد كلارنس ماكويتو رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أمام الجمعية العامة .

وتنعقد مناقشة الجمعية العامة هذا العام حول الفصل العنصري في مرحلة حاسمة بالنسبة لشعب جنوب افريقيا . ومع التحول السريع في العلاقات الدولية ، ليس انهيار الفصل العنصري تحت وطأة الشر الذي ينوء به إلا مسألة وقت . والسؤال هو متى ستحدث نهاية الفصل العنصري . ويأمل المجتمع الدولي بصدق في أن تتحول جنوب افريقيا سلميا وبسرعة إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

وتجلى هذا الأمل في الاعلان التاريخي الذي صدر بتوافق الآراء عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة المتعلقة بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . فقد حدد الإعلان بعبارات واضحة الخطوات التي يجب أن يتخذها نظام الأقلية من أجل تهيئة مناخ موات للمفاوضات الرامية الى إنهاء الفصل العنصري . وفي القرار ١٧٦/٤٥ ألف والمقرر ٤٥٧/٤٥ باء ، تم التأكيد مجددا على ما ورد في الإعلان من مبادئ وخطوط توجيهية وبرنامج عمل .

لقد حدثت في السنوات الأخيرة بعض التطورات المشجعة في جنوب افريقيا . فإزالة القوانين الرئيسية التي كانت تضفي طابعا مؤسسيا على الفصل العنصري كانت بالفعل تطورا سارا . غير أن الفصل العنصري مازال ماثلا في المواقف والممارسات . وما لم تتخذ تدابير جسورة فإن إلغاء قوانين الفصل العنصري لن يكون له أثر يذكر على التفاوتات الاجتماعية الاقتصادية التي أوجدتها سنوات من العنصرية المؤسسية .

والاتفاق المعقود بين حكومة جنوب افريقيا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين والمنفيين السياسيين تطور إيجابي آخر حدث في الآونة الأخيرة . ونحن نرحب أيضا بالافراج في السنوات الأخيرة عن بعض السجناء السياسيين . غير أن كثيرا من المكافحين في سبيل الحرية لا يزالون معتقلين ، وخاصة داخل ما يسمى بالأوطان المستقلة . ونيبال تضم صوتها الى صوت المجتمع الدولي في المطالبة بالافراج عن جميع السجناء السياسيين دون إبطاء . ونعتقد أن هذا التدبير جوهري لتهيئة مناخ موات للمفاوضات السياسية .

إن وفدي يساوره قلق عميق إزاء استمرار العنف في جنوب افريقيا . إن الفصل العنصري ذاته هو شكل متطرف من أشكال العنف يمارس ضد حياة الانسان وكرامته . وقد أضفى الفصل العنصري طابعا مؤسسيا على الكراهية وشجع على العنف .

ويبدو أن تنامي ظاهرة العنف مؤامرة مشؤومة تستهدف تقويض العملية السياسية الجارية . وإذا ما سمح للعنف بالاستشراء فسيكون له تأثير سلبي خطير على مستقبل الديمقراطية في جنوب افريقيا . والحقائق التي تكشفت مؤخرا بشأن الاستخدام السري

للأموال العامة في تمويل أعمال العنف تثير قلقا عميقا إزاء النوايا التي يضمرها نظام الاقلية . وحتى إذا فسرنا الشك لصالح النظام فستظل هناك شواغل جادة إزاء قدرة السلطات على التحكم في قوات الامن . ونحن نرحب بالتوقيع على اتفاق السلم الوطني في أيلول/ سبتمبر من هذا العام . والتمسك الصارم بتنفيذ المبادئ المحددة في هذا الاتفاق أمر جوهري لإحراز تقدم في عملية التغيير الجارية في جنوب افريقيا .

إن نيبال ترحب بالاتفاق المعقود بين المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا بشأن عدد من القضايا السياسية الدقيقة . فمن شأن ذلك الاتفاق أن يعزز موقف المكافحين من أجل الحرية في المفاوضات حول مستقبل جنوب افريقيا . وقد لاحظنا مع الارتياح في هذا السياق انعقاد الاجتماع التحضيري للمؤتمر المعني بإقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . ويحدونا أمل صادق في أن تفضي المفاوضات الى اقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري .

إن نيبال تؤيد العملية الحاسمة المتمثلة في التقدم صوب إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا بطريقة سلمية وتفاوضية . والخطوات التي اتخذت بالفعل تشكل أجزاء هامة من هذه العملية . ولكن مازال هناك شوط طويل أمام تحقيق المبادئ الأساسية الواردة في الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشر . والتقدم صوب القضاء على الفصل العنصري لن يكون مطردا لا رجعة فيه إلا إذا اتفق على طرائق لإصدار دستور جديد واتخذت اجراءات بشأنها ، الى جانب وضع ترتيبات انتقالية تتعلق بادارة البلد الى حين نفاذ الدستور الجديد . وريثما تتخذ تلك الخطوات ، ستظل نيبال تؤيد الإبقاء على الضغوط اللازمة على النظام .

ويتعين أن تتخذ هذه الضغوط شكل جزاءات اقتصادية ، والتقيد بحظر السلاح الذي فرضه مجلس الامن على جنوب افريقيا . وينبغي في الوقت ذاته السعي بطريقة انتقائية متأنية الى استئناف ما يسمى بالصلات "على المستوى الشعبي" مع المنظمات الديمقراطية والموحدة واللاعنصرية في جنوب افريقيا . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة حارة بالحنكة السياسية التي أظهرتها قيادة حركات التحرير الوطني في كفاحها المشروع من

أجل القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية . إن الانتقال السلمي بجنوب افريقيا الى مجتمع ديمقراطي لا عنصري يؤذن ببداية حقبة جديدة من السلم والازدهار في منطقة الجنوب الافريقي ، وسيشكل خطوة كبرى نحو تعزيز السلم والأمن الدوليين .

وأود أن أعرب عن تقديري للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تقريرها الشامل عن الفصل العنصري . كما أود أن أبدي تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي . وقد كان العمل الذي أداه مركز مناهضة الفصل العنصري جديرا بالثناء والاشادة . ولا تزال اللجنة الخاصة ، تحت القيادة القديرة للسيد ابراهيم غمباري ممثل نيجيريا ، مركزا لتنسيق القضايا المتصلة بالفصل العنصري وجنوب افريقيا على المستوى الدولي . فقد اضطلعت اللجنة بدور رئيسي في تنسيق الجهود الدولية الرامية الى تشجيع عملية المفاوضات عريضة القاعدة الجارية حاليا بشأن إقامة نظام ديمقراطي لا عنصري متعدد الأحزاب في جنوب افريقيا . ونحن نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل الحفاظ على توافق الآراء الدولي بشأن هذا الموضوع ، وإبقاء المفاوضات الهامة في مسارها السليم .

السيدة راكوتوندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن مدغشقر تجد لزاما عليها ، بحكم موقعها الجغرافي وماضيها الاستعماري ، أن تتابع باهتمام تطور الحالة في جنوب افريقيا .

وإذا كنا قد شهدنا مع الارتياح إلغاء الأسس القانونية للفصل العنصري ، فقد لاحظنا أيضا أن الفصل العنصري لا يمكن في الواقع العملي أن يمحى بين عشية وضحاها . فلا يزال أغلبية سكان جنوب افريقيا يعانون في حياتهم اليومية من وطأة عقود طبقت فيها قوانين قمعية وسادتها عقلية تمييزية .

غير أن الوسائل الكفيلة بتعجيل القضاء على الفصل العنصري باتت اليوم في أيدي شعب جنوب افريقيا ؛ ومنوط الآن بالمجموعات المختلفة أن تضعها موضع التنفيذ . وتلك الوسائل هي العزيمة السياسية التي يتعين أن تظهرها حكومة جنوب افريقيا ، وقبول التغير الذي يتعين أن تسلم به الأقلية البيضاء ، والتصميم على بلوغ الهدف

وصون التضامن اللذان يتعين أن تحرص عليهما حركات التحرير والاحزاب السياسية للسكان السود .

وقد لاحظنا بتفاؤل ، في هذا السياق ، إنشاء الجبهة الوطنية الموحدة . التي تشكل دليلا حيا على أن الوحدة هي أفضل سلاح يمكن لحركات التحرير أن تواجه به الصعوبات المتأصلة في العملية الجارية الآن ، وأن تحبط به المناورات التي تدبرها بعض المجموعات بنية مبيتة لتأخير ، بل ولمنع ، ظهور مجتمع جديد ، ديمقراطي ولا عنصري في جنوب افريقيا .

إن حركات التحرير والمنظمات المناهضة للفصل العنصري التي تجمعت سويا في الجبهة الوطنية قدمت تنازلات وقبلت حلولا وسطا . وقد برهنت على نضجها السياسي بأن غلّبت المصالح الوطنية العليا على طموحاتها الحزبية . وها قد بدأت الاستراتيجية المشتركة المنصوص عليها في إعلان دوربان تؤتي ثمارها ، وهو ما تجلى في تضامن العمال السود خلال الاضرابات التي تمت في ٤ و ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

ومع ذلك ، فإن الانجاز الاكثر أهمية للجبهة الموحدة هو تعجيلها بالعملية ، وذلك بالتأكيد على الحاجة الملحّة للبدء في مفاوضات حقيقية بشأن مستقبل جنوب افريقيا . وهذا يفض بنا إلى تقييم تلك المفاوضات .

في يومي ٣٠ و ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، سيعقد في جوهانسبرغ المؤتمر المسمى "مؤتمر من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية" بمشاركة كل المجموعات ، بما فيها حزب حكومة جنوب افريقيا . وفي هذه اللحظة بالذات تقوم لجنة دائمة شكلت في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ببحث الامور التي سينظر فيها المؤتمر .

إن كل المجموعات السياسية - باستثناء الحزب المحافظ - اعترفت بالاجماع بحتمية المفاوضات ووافقت على مبادئ الحقوق الاساسية . إلا أن الخلافات تنشأ عندما تبذل محاولات لتعريف الترتيبات الانتقالية ووضع إطار لصياغة الدستور المقبل . فحركات التحرير تطالب بحكومة انتقالية وجمعية تاسيسية منتخبة ، كما تأمل في مشاركة المجتمع الدولي في هذه العملية ، استنادا إلى أن حكومة جنوب افريقيا - بحكم وضعها - ستكون حتما حكما وطرفا معنيا في آن واحد . في حين أن حكومة جنوب افريقيا التي عارضت في البداية معارضة تامة فكرة الحكومة الانتقالية والجمعية التاسيسية ، استندت في موقفها إلى شرعية ودستورية وضعها القانوني . أما الآن فإن حكومة جنوب افريقيا تعلن أنها لم تعد تعارض فكرة وجود جهاز انتقالي ، بشرط أن يجري التفاوض على مثل هذا الجهاز وتحديده بواسطة المؤتمر المتعدد الاطراف .

وتميل مدغشقر إلى تأييد الجبهة الوطنية/الجبهة الموحدة ، وأود أن أكرر هنا ما ورد في البيان الذي أُدلي به في هذا المحفل في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ، السيد سيزير رابينورو ، وزير خارجية مدغشقر ، عندما قال إن على الامم المتحدة حتى تكون

متسقة في كفاحها ضد الفصل العنصري ، أن توفر لجميع الأطراف مساعيها الحميدة وجهود الوساطة بل وحتى التحكيم . وفي رأينا أن الحياد أمر أساسي إذا ما أريد تهيئة مناخ من الثقة بين الأطراف ، لأنه سيمكّن من إزالة أي لبس أو غموض محتمل ، ويضمن - في الوقت ذاته - موثوقية العملية .

ومن ثم ، تقع على عاتق سكان جنوب افريقيا أنفسهم مهمة تحديد مستقبل بلدهم ، واختيار السبيل الذي يمكنهم من تحقيق ذلك . وبصفتنا عضوا في الامم المتحدة وبلدا مجاورا ، يحدونا الأمل في أن يجدوا الصيغة التي تضيّق هوة الخلافات ، وفي نفس الوقت ، لا تلحق الضرر بأية مجموعة . صحيح أن هذه مقامرة حقا ، لكن هذا هو ثمن توافق الآراء .

ولا يزال وفد بلادي يشعر بالقلق إزاء استمرار العنف في المجتمعات المحلية السوداء في جنوب افريقيا . لقد أشار التوقيع على اتفاق السلم الوطني الآمال في استعادة النظام . لكن هذا لم يحدث . ونحن نحث حكومة جنوب افريقيا على اتخاذ اجراء حاسم لإيقاف موجات العنف المتكررة التي تستشري في البلدات . إن اتخاذ موقف نزيه من قبل سلطات جنوب افريقيا من شأنه أن يساعد على وضع حد لهذا الصراع الدائر بين الاشقاء . ونحن جميعا ندرك آثار العنف على حياة هذا القطاع من السكان الذي يعاني أصلا من الحرمان ، بل ويمكننا الآن أن نتصور ما سيكون لهذه المذابح من أثر على الروح الجماعية في ذلك البلد . ومن هنا ، نحث كل الأطراف على تنفيذ واحترام مدونة السلوك التي أعلنت على نحو مشترك في مؤتمر السلم . وندعوها للعمل سويا وبحسن نية لدحر القوى المسؤولة عن المذابح ، أيا كانت تلك القوى . وغني عن البيان ، أن مناخ الحرب الأهلية هذا يشكل حجر عثرة في طريق المفاوضات ، ويعرقل الاقتصاد ، ويعرض للخطر استقرار جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

والآن ، أود أن أنتقل إلى مسألة حساسة ومثيرة للجدل إلى حد بعيد ، وهي مسألة الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا .

إن مدغشقر تحبذ الإبقاء على الجزاءات الإلزامية فيما يتعلق بحظر الاسلحة الذي أعلنه مجلس الأمن في عام ١٩٧٧ . أما بالنسبة للجزاءات الأخرى ، فإن بلدي ، إذ يأخذ

في الحسبان الموقف المتغير في جنوب افريقيا ، والتغيرات الدولية الجارية ، يميل إلى تحبيذ الرفع الانتقائي والطوعي لبعض الجزاءات الاقتصادية والثقافية وغيرها .

ونحن نعتقد أنه يجب أن يترك لكل دولة عضو مسؤولية الحكم على مدى ملاءمة الرفع الانتقائي للجزاءات المطبقة ، وأن تحدد بنفسها أولوياتها وجدولها الزمني للقيام بذلك . ومدغشقر على اقتناع بأن النافذة التي سيفتحها رفع بعض الجزاءات ، والتي ستيسر من إجراء يسهل مزيد من الاتصالات المباشرة مع بريتوريا ، ستمكّن أيضا من ممارسة مزيد من الضغط المباشر والايجابي عليها .

ويود وفد بلادي أن يؤكد على أن موقفه من الجزاءات لا يقلل بحال من الاحوال من تأييده للمبادئ الواردة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ؛ ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن تأييدنا لحركات التحرير في جهودها لاستئصال شأفة الفصل العنصري بالوسائل السلمية ، وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري موحد في الجنوب الافريقي .

يود وفد بلادي أيضا أن يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل إعادة اللاجئين والمنفيين السياسيين إلى جنوب افريقيا . نحن مقتنعون بأنه سيضطلع بمهمته بفعالية رغم جسامة تلك المهمة والصعوبات التي تكتنفها .

نود أيضا أن نعرب للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن ارتياحنا لانها تضطلع بمهمتها الصعبة ، وهي قيادة الاغلبية في جنوب افريقيا إلى الديمقراطية ، بإصرار واضح وموضوعية وروح تحليلية بارعة . ونحن نؤيد دونما تحفظ نداءها الموجه إلى المجتمع الدولي لتقديم دعمه الكامل للعملية الجارية في جنوب افريقيا ، وخصوصا بتقديم مزيد من المساعدة المادية والمالية وغيرها ، من أجل المعاونة في التعويض عن أوجه الظلم الاقتصادي - الاجتماعي الصارخ ، وخاصة في ميادين التعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية . ونحن نؤيد ، على وجه الخصوص ، طلب اللجنة الخاصة بزيادة المعونة الإنسانية من أجل إعادة ادماج المنفيين السياسيين والسجناء السياسيين المفرج عنهم في المجتمع .

إن جنوب افريقيا ، وهي تمر بمرحلة انتقالية تواجه الكثير من أوجه اللبس والمتناقضات التي تعرقل تقدمها صوب الديمقراطية غير العنصرية ، وتهدد بالزج بها في حالة من الفوضى . ومع ذلك ، وفي الوقت ذاته ، فإن هذه العملية الهشة تجسد طموحات وآمال شعب بأسره . ومازال وفد بلادي على ثقة بأن مبادئ الحس السليم والعدالة والقانون هي التي ستسود ، وبأن اليوم الذي ستنضم فيه جنوب افريقيا مرة أخرى إلى مجتمع الدول المتجاملة ، الذي يعترف فيه الجميع بدورها الصحيح ، ليس ببعيد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠